صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ١٩ / أيار / ٢٠١٥

مقاتلو الحرب السورية سير مأساوية وأفق مسدود

الخبز الأسمر.. قصة فساد معلن

إيران تحتل سوريا اقتصادياً

عدسة: عمرو حلبي

الفهرس

حوار مع الدكتور حسان عباس

عن مستقبل سوريا
مقاربة نظرية

الجمعيّات التعاونيّة السكنيّة
تجّار العرق والدم

تجفيف الفواكه لمجابهة حصار
غوطَتي دمشق

قراءةٌ في رواية «السوريون
الأعداء» لفوّاز حداد

الغلاف الأخير: عمل ل طين وسكين
Clay & Knife

شهرية تعنى بالشأن المدني
والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email:
info@suwar-magazine.org
Facebook:
suwar-magazine
website:
www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

عن التقسيم والتهجير وبقية المفردات السورية

النظام السوري في طريقة إلى الزوال، أو في أحسن الحالات إلى الانحسار والتقوقع في مناطق محدودة، بعد أن أدخل سوريا الدولة إلى نفقٍ مظلم، لن تعرف طريق الخروج منه، إلا وهي جثةٌ مفككة.

النظام انتهى، وأنهى معه الدولة السورية، التي تأسست على يد الاستعمار الفرنسي البريطاني، كما معظم دول المنطقة، على ضوء المصالح الدولية، التي لم تراعِ عواقب التنازع القومي والطائفي، الذي يمكن أن تعيشه مثل هذه الدول.

الدولة السورية التي مرت بطور الاستقلال والانقلابات العسكرية، ومن ثم استيلاء حزب البعث على السلطة، لم تتمكن من تشكيل كيانٍ وطني، وهويةٍ وطنيةٍ جامعة، بل أفرزت الاستبداد والاستيلاء على مقدرات الدولة، لأكثر من أربعين عاماً، ما أدى إلى أزمةٍ عميقة، بين مكونات المجتمع السوري، المتنوع عرقياً ودينياً، والممسوك بفعل القوة والقسوة التي كان يمارسها النظام، وليس بفعل الاندماج الطبيعي بين المكونات، بعكس الاختزال الذي يقدمه البعض للصورة، بمقولاتٍ تبسيطيةٍ على غرار: «كنا عايشين مع بعض وما أحلانا».

بعد خروج احتجاجاتٍ الى الشوارع، تطالب النظام بالقيام بالإصلاح والمشاركة والتداول السلمي للسلطة، توقع كثيرون أن من شأن هذا الحراك أن يصنع الاستقرار والرفاه للبلاد، لكن للأسف، لم يتحقق شيءٌ من هذا، فسقطت البلاد في دوامة الخراب والاحتراب، بسبب تمسك رأس النظام بالسلطة، رغم أنف فئاتٍ كبيرةٍ من الشعب.

وفي غياب الثقة بين المكونات، وخوف الناس من بعضها، انتقل الاحتراب الى مستوياتٍ أخرى في البلاد، بعد أن كانت محصورةً بين النظام والمعارضة المسلحة، وهذا ما يهدد بتقسيم الدولة، في ظل حملاتٍ إعلاميةٍ موتورة، تغذي التحريض وتنشر الكراهية بين مكونات البلاد، في غياب الضمانات والثقة المتبادلة بين تلك المكونات.

ولعل أحداث تل أبيض، التي اتُهمت فيها وحدات حماية الشعب الكردية، دون دليلٍ موثق، بتنفيذ تهجيرٍ عرقي ضد السكان العرب، وما قيل عن قيام داعش بإعطاء مهلةٍ لأكراد مدينة الرقة لمغادرتها، هي من أخطر المؤشرات على الكوارث التي ستحل بالبلاد، إذا لم يتم التوصل بسرعة إلى حلٍ سياسي، ينهي العنف العبثي، ويعيد ترميم حياة ملايين البشر، الذين تمزقت مجتمعاتهم، وباتوا ضحية التهجير الديموغرافي السافر والممنهج. وأحلام التقسيم، التي لا تقوم على أساسٍ واقعي قابلٍ للترسخ والاستمرار، سوى التهاويم الأيديولوجية والعقائدية لميليشياتٍ أدمنت الحرب.

مقاتلو الحرب السورية سير مأساوية وأفق مسدود

تصاعد العنف يزيد التطرف عند المقاتلين في سوريا

كمال سروجي

مسلحون يتخلون عن مساندتهم لأجندات النظام

أحمد العلي

غياب أفق الحلّ وطول أمد الصراع يدفعان بمقاتلي المعارضة إلى هجر السلاح

جورج.ك.ميالة

تصاعد العنف يزيد التطرف عند المقاتلين في سوريا

كمال سروجي

بعد مرور أربع سنواتٍ على انتفاضة السوريين، وتحوّلها إلى صراعٍ مسلح واضح المعالم، انشقّ عشراتُ الآلاف من المجنّدين الذين يؤدّون الخدمة الإلزامية، وبضعة آلافٍ من الضباط برتبٍ مختلفة، وانضمّ الكثير من المدنيين إلى قوّات المعارضة المسلحة. ولجأ النظام، بعد تسارع الانشقاق في جيشه، إلى فتح باب التطوّع لعشرات الآلاف من السوريين في ميليشياتٍ منظّمة، حملت تسمياتٍ كثيرةً، كجيش الدفاع الوطنيّ وكتائب البعث وغيرها. وبعد الخسائر المدوية، التي فقد فيها السيطرة على أجزاء واسعةٍ من سوريا، استقدم النظام، كتعويضٍ عن خسائره البشرية، ميليشياتٍ أجنبية. فاستعان بفصائل فلسطينيةٍ موالية له، كما استجلب فصائل لبنانيةً تابعةً لحزب الله، تقدّر أعدادها بعشرات الألوف، وعناصر تابعين للحرس الثوريّ الإيراني، وميليشياتٍ طائفيةً من العراق. وسجّلت منظّماتٌ حقوقيةٌ وجود مقاتلين أفغان، دربّتهم الحكومة الإيرانية وأرسلتهم للقتال لصالح النظام في سوريا.

في سياقٍ آخر، يشكّل العنصر الأجنبيّ العمود الفقريّ في تنظيم داعش، إذ تقدّر تقارير صحفيةٌ أعدادهم بما يزيد عن عشرين ألف مقاتلٍ، حتى بات سكان محافظة الرقة يسمعون لغاتٍ لم يعتادوا عليها، كالإنكليزية والروسية والفرنسية، ولهجاتٍ عربيةً أخرى. أما فصائل المعارضة المسلحة فهي الأقلّ استجلاباً للعناصر الأجنبية. إذ ينحصر المقاتلون الأجانب في جبهة النصرة، بنسبةٍ لا تتعدى الـ١٥٪، حسبما يؤكّد نشطاء استطلعت مجلة «صوَر» رأيهم.

ومع ازدياد العنف الذي يستخدمه النظام، ولا سيّما استخدام الطيران الحربيّ والبراميل المتفجرة، ما تسبّب في مقتل آلاف المدنيين الأبرياء، صارت المعارك تأخذ طابعاً أعنف وأكثر تطرّفاً. فالأطفال الذين كانوا في عمر الطفولة منذ أربع سنواتٍ باتوا اليوم شباباً، كبروا مع القصف اليوميّ بمختلف صنوف الأسلحة، واعتادوا مشاهد الدمار وانتشار السلاح في الشوارع.

يقول أحد الاختصاصيين الاجتماعيين لمجلة «صوَر»: «خرج المقاتلون الأوائل لحماية المدنيين في المظاهرات السلمية، كما انشقّ عشرات الألوف من عناصر الجيش وأجهزة الأمن والشرطة، رفضاً لأوامر قتل المدنيين. غالبيتهم كانوا يؤمنون أن السلاح سوف يسقط النظام ويحقق أهداف ثورتهم. أما المنتمون حديثاً إلى فصائل المعارضة المسلحة، فهم يحملون أفكاراً أكثر تطرّفاً وجذريةً، لأنهم نشأوا في رحم المعاناة، ولم يروا الوجه الآخر للحياة».

ويضيف الباحث الاجتماعيّ: «يبثّ تنظيم الدولة الإسلامية أفكاره الجهادية في نفوس الآلاف من أطفال المناطق الواقعة تحت سيطرته، ما يهدّد الكثير من أبناء تلك المناطق بالتحوّل إلى مقاتلين متطرّفين والابتعاد عن الحياة المدنية».

وبالتزامن مع كلّ ما يحصل، هجر الكثير من المقاتلين صفوفَ المعارضة والنظام، لأسبابٍ عديدةٍ ومتشعّبة، منها أسبابٌ شخصيةٌ ومنها أسبابٌ سياسيةٌ، كغياب آفاق الحلّ، والتدخلاتٍ الدوليةٍ في سوريا، والتي يرى فيها الكثير من المقاتلين ضرراً بمصلحة البلد.

مسلحون يتخلون عن مساندتهم لأجندات النظام

أحمد العلي

مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاطه، زجّ النظام السوريّ الجيشَ مقابل الشعب، وأجبر الكثير من أفراد القوّات المسلّحة على أن يكونوا في مواجهة أبناء بلدهم، كلٍّ حسب موقعه. ومع امتداد رقعة الصراع المسلح على كامل أنحاء سوريا، وازدياد العنف؛ توقّف الكثير من الجنود عن القتال إلى جانب النظام، نتيجة أسبابٍ عديدة، تبدأ بالخوف من الموت أثناء المعارك، إضافةً إلى التململ من حربٍ طال أمدها وعطّلت حياة الناس، وصولاً إلى اقتناع بعضهم أن السلاح ليس هو الحلّ.

حياة (٤٣ عاماً)، من اللاذقية، زوجة ضابطٍ برتبة عقيدٍ ركن، قُتل خلال المعارك ضد قوّات المعارضة بريف دمشق منتصف ٢٠١٤. تتحدّث لـ«صوَر» قائلةً: «تطوّع ابني مع اللجان الشعبية في مدينة دمشق. وبعد استشهاد زوجي قرّرتُ العودة إلى قريتنا. وبضغطٍ مني أجبرتُ ابني على ترك اللجان الشعبية والعودة معي إلى القرية».

وتضيف حياة: «لا أريد خسارة ابني كما خسرت زوجي، فهو أملي الوحيد في الحياة. لا شيء يعوّض خسارتنا لرجالنا».

وهيب (اسمٌ مستعارٌ للضرورة الأمنية) ضابطٌ برتبة ملازم أوّل (٢٥ عاماً)، من ريف حمص. يقول لمجلةٍ «صوَر»: «أصبتُ في معارك بريف درعا، مما أدّى إلى بتر قدمي اليسرى، ولم أعد أستطيع القتال مجدّداً. عرضتْ عليّ القيادة العمل في مكاتب إداريةٍ تابعةٍ للجيش في العاصمة دمشق. لكنني، بعد فقدان قدمي، كرهتُ الحرب والقتال. فقرّرتُ العودة إلى حمص وممارسة مهنةٍ بعيدةٍ عن العمل العسكريّ».

أما نبيل، وهو ضابطٌ يحمل الماجستير في الحقوق، فيروي لمجلة «صوَر»: «أؤدّي الخدمة الإلزامية منذ بداية ٢٠١١. نُقلتُ من عملي الإداريّ، منتصف ٢٠١٤، إلى أحد الحواجز المحيطة بدمشق. بعد تكرار سقوط القذائف في المنطقة المحيطة بنا، واستهداف حواجزنا بالعبوات الناسفة، قرّرتُ ترك الجيش. كانت لديّ في البداية تخوّفاتٌ كبيرةٌ من أن أُعتَبَر منشقاً، ولكن أقربائي نصحوني أن أسافر إلى قرية أمي في محافظة السويداء».

ويضيف نبيل: «رغم أن حياتي مجمّدةٌ، ولا أستطيع متابعة دراسة الدكتوراه، لكن حياتي الآن أفضل. تحوّلتُ إلى شخصٍ مدنيٍّ بعيدٍ عن الحياة العسكرية، أساعد أخوالي في الأعمال الزراعية».

ضرار شابٌّ آخر كان يؤدّي الخدمة الإلزامية بريف إدلب. يتحدّث لـ«صوَر»: «مع اشتداد المعارك بريف إدلب، منذ حوالي ثلاثة أشهرٍ، أدركتُ أننا سوف نهزم هناك، وربما نموت في أية لحظة. منذ أكثر من عامٍ أحاول ترك الجيش والسفر خارج سوريا، لكن قلة فرص العمل في دول الجوار، وخوفي من أن يتمّ إيذاء أهلي في سوريا، منعاني من ذلك. قبيل هجوم قوّات المعارضة على مدينة إدلب قرّرت الفرار. طلبتُ إجازةً مرَضيةً، دفعت لقاءها ١٠ آلاف ليرةٍ كرشوةٍ لقائدي، وسافرت إلى مدينتي».

ويضيف: «لا أخرج من بيتي إلا في الحالات الضرورية، خوفاً من وشاية عملاء النظام بأنني فارٌّ من الجيش. حياتي متوقفةٌ؛ لا أستطيع العودة إلى وظيفتي، وراتبي في الجيش قد أوقف. رغم كلّ هذه الظروف السيئة تبقى ظروفي اليوم أفضل من حالة الحرب التي كنت أعيشها طوال الفترة الماضية».

أحمد (٢١ عاماً) متطوّعٌ مع جيش الدفاع الوطنيّ بمحافظة حماة. يروي لمجلة «صوَر»: «أخدم في جيش الدفاع الوطنيّ منذ أكثر من عامين. انتسبتُ إليهم وأنا على قناعةٍ تامّةٍ أنه

من واجبي أن أدافع عن بلدي حتى عودة الأمن والاستقرار كما كنا نعيش في السابق. لكنّ سلوكياتهم لم تعد تعجبني، وخصوصاً في موضوع سرقات بيوت المدنيين. انتسبتُ إلى جيش الدفاع الوطنيّ من أجل حماية الأهالي من الإرهاب، لا لسرقتهم. ولذلك قرّرتُ فسخ العقد، والعودة إلى العمل كبائعٍ للخضار والفواكه».

ويضيف أحمد: «أتحمّل نتائج قراري، رغم التهديدات التي تأتيني يومياً من رفاقي المتورّطين بهذه الجرائم، إنْ فضحتُهم ونشرتُ ما يقومون به».

علي متطوّعٌ في المخابرات الجوّية بدرعا. يتحدّث لمجلة «صوَر»: «بحكم عملي اعتدنا على مداهمة بيوت المدنيين بمحافظة درعا، بحثاً عن المطلوبين، كما خضتُ عدّة معارك. لم أكن أتأثر لسقوط جرحى وقتلى من الطرف الآخر، ولكن حادثةً وحيدةً غيّرت كلّ قناعتي بعملي. في أحد الاقتحامات دخلنا إلى بيت أحد المدنيين في بلدة الحراك، وأثناء تكسير فرش البيت وسرقة الأجهزة الإلكترونية من قبل عناصر مرافقين لي، خرج طفلٌ من غرفة النوم. فوجئت به وسألته أين أبوك؟ فأجاب دون تفكيرٍ أنه قتل بقذيفة مدفعيةٍ. لذتُ بالصمت لدقائق أمام جواب الطفل، ثم خرجتُ من المنزل. ظلت كلماته تدور في ذهني لمدّة عشرة أيام. طوال هذه الأيام تخيّلت ابنتي مكانه. بعدَ طول تفكيرٍ بهؤلاء الأيتام الذين فقدوا ذويهم على أيدي الجيش السوريّ، قرّرتُ الهروب والعودة إلى بيتي، دون التفكير بمخاطر الفرار من الأجهزة الأمنية».

أما روني، من مدينة السقليبية بريف حماة، الذي قاتل مع قوّات النظام في منطقة مورك وقلعة المضيق، فيقول لـ«صوَر»: «كنتُ في البداية مقتنعاً بضرورة الدفاع عن الوطن. ولكن، بعد رؤية الخراب والدمار المتعمّد للمدن من طيران النظام، أدركتُ أن النظام لا يحارب مقاتلي المعارضة والإرهابيين بل يدمّر حياة المدنيين».

ويضيف: «أخجل من نفسي عندما أتحدّث عن هذه المرحلة من حياتي، إذ كنت أدافع عن نظامٍ وعائلةٍ حاكمةٍ وليس عن سوريا والوطن».

يبلغ الدكتور إسماعيل (اسمٌ مستعارٌ للضرورة الأمنية) ٣٨ عاماً. وكان ضابطاً طبيباً في أحد المشافي العسكرية بدمشق. يتحدّث لمجلة «صوَر»: «أنا ابن محافظة درعا. منذ بداية الأحداث هناك كنتُ أسعى إلى أن أكون وسيطاً بين النظام وبين أبناء مدينتي لتهدئة الأمور وإيجاد حلولٍ سلميةٍ للأزمة. ولكن العنف تصاعد، وأصبحتُ غير قادرٍ على التدخل، وصرتُ محلّ عدم ثقةٍ من قبل ضباط الأمن المسؤولين عن المشفى. قرّرتُ، بعد هذه المواقف، ترك عملي وتقديم استقالةٍ مستعجلة».

ويتابع قائلاً لـ«صوَر»: «افتتحتُ عيادةً خاصّةً في دمشق. ورغم ابتعادي عن عملي السابق، بقيتْ بعض الأصوات المعارضة في مدينتي تتهمني بالتواطؤ مع النظام وتقديم العلاج لعناصره. كما وصلت إليّ عدّة رسائل تهديدٍ بالتصفية من قبل جماعاتٍ معارضةٍ متطرّفة».

ويضيف: «لم يفلح بُعْدُ تخصّصي الطبيّ، بالأمراض النسائية والتوليد، عن الجيش والحرب الدائرة في إثبات براءتي لدى الطرفين، فقرّرتُ الرحيل والابتعاد، علّ صوت العقل يعود مرّةً أخرى إلى الكثير من السوريين المتحاربين».

غياب أفق الحلّ وطول أمد الصراع يدفعان بمقاتلي المعارضة إلى هجر السلاح

جورج.ك.ميالة

مع طول أمد الصراع المسلّح في سوريا، وازدياد بطش النظام السوريّ في العامين الماضيين، وانتشار وتوسّع التنظيمات المتطرّفة، ترك الكثيرُ من المقاتلين فصائلَ المعارضة المسلحة، فيما انضمّ بالمقابل أفرادٌ جددٌ إليها. تتنوّع أسباب ترك العمل المسلح؛ وتبدأ بغياب أفقٍ للحلّ وانتهاء النزاع، إلى توسّع نفوذ التنظيمات المتطرّفة.

التحق محمد (٢٥ عاماً)، من حيّ السكري بحلب، مبكّراً بلواء التوحيد، في العام ٢٠١٢. وشارك في تحرير مدرسة المشاة بقيادة العقيد أبو الفرات. يقول لمجلة «صوَر»: «أثناء مشاركتي بالمظاهرات السلمية، كان المتظاهرون يُقتلون أمام عيني. رأيتُ حينها أن النشاط السلميّ لم يعد كافياً، فالتحقتُ بلواء التوحيد في بدايته، وأسهمتُ معه في تحرير المدينة».

ويتابع حديثه: «في معركة تحرير مدرسة المشاة استشهد خالي أمام عيني. رغم أن الحادثة شكّلت صدمةً لي، إلا أنني قرّرت الاستمرار. لكن خوف أمي المستمرّ عليَّ، لأنني ولدها الوحيد، وبعد استشهاد خالي الذي يكبرني بعامين، دفعني إلى لخروج إلى تركيا».

إبراهيم ضابطٌ مهندسٌ برتبة مقدّم (٤٥ عاماً). انشقّ من مطار التيفور بحمص في نهاية العام ٢٠١٣. يروي لمجلة «صوَر»: «لم أرضَ أن أصلح طائراتٍ يرسلها النظام لقتل أبناء شعبي. كنتُ مسؤولاً عن رحبة الصيانة الميكانيكية للطائرات في المطار. خرجتُ، قاصداً تركيا، بالتعاون مع ضباطٍ زملاء سبقوني في الانشقاق. مكثتُ في تركيا قرابة العام. حاولتُ التعاون مع فصائل المعارضة، لكن اختصاصي كمهندس صيانة غير فعّالٍ لدى الجيش الحرّ. إضافةً إلى مضايقات تعرّضتُ لها من بعض التيارات السياسية المحسوبة على الثورة، جعلتني أترك العمل المسلح وأبحث عن عملٍ آخر».

ويشرح المقدّم: «لم أفلح في تأمين فرصة عملٍ، فقرّرت شراء جواز سفرٍ مزوّر، بقيمة ألفي دولار، وسافرتُ إلى مصر. اليوم أعيش في مدينة ٦ أكتوبر بالقاهرة، وأعمل محاسباً في أحد المطاعم السورية».

ويضيف: «لم تفلح المعارضة السياسية حتى الآن في تشكيل رؤيةٍ سياسيةٍ واضحةٍ لسوريا المستقبل. هذا الواقع يجعل الكثير من المنشقّين يتركون القتال إلى جانب قوّات المعارضة، والبحث عن فرصٍ أخرى في الحياة».

أما سامر، وهو مهندسٌ زراعيٌّ من محافظة السويداء (٣٠ عاماً)، فكان يؤدي الخدمة الإلزامية في ريف حماة. يروي لـ«صوَر»: «في

منتصف ٢٠١٢ تكرّرت حالات الاعتقال على حاجز مطار حماة العسكريّ في حقّ أبناء ريف حماة الثائر في وجه النظام. لم أعد أحتمل الوضع؛ عمليات التصفية تتمّ على الهوية دون أيّ مبرّرٍ أو محاكمةٍ أو دليلٍ يثبت علاقة المعتقلين بالفصائل المعارضة».

وعن قصة انشقاقه يقول للمجلة: «الطريف أنني انشققت بكامل سلاحي، بالتعاون مع أهالي مدينة خان شيخون. توجّهتُ بعدها إلى ريف إدلب، وعملتُ في مجال المعلومات الاستخباراتية مع أحد الفصائل لمدّة ٩ أشهر. بعد ذلك استدعتني جبهة النصرة وطلبت مني إعلان إسلامي أمام القاضي الشرعيّ. خفتُ أن تتمّ تصفيتي في حال رفضي الأمر، فقبلتُ وأعلنتُ إسلامي، رغم أنني من الطائفة الدرزية. قرّرتُ بعد ذلك السفر إلى تركيا، وترك كلّ شيء».

يتابع سامر حديثه لـ«صوَر»: «وصلتُ إلى تركيا ولا أعرف أيّ أحد، وبحوزتي مئة دولارٍ، وليست لديّ أيةٍ وثيقةٍ ثبوتية؛ فالضباط في سوريا لا يُسمح لهم باستخراج جوازات سفرٍ أو هويّاتٍ مدنيةٍ. حاولتُ التواصل مع المجالس العسكرية ووزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة دون أية نتيجة، فقرّرتُ الاعتماد على نفسي والبحث عن أيّ عملٍ يؤمّن حياتي. أمضيتُ أياماً آكل الخبز الحاف، ولا أملك ثمن علبة السجائر. وبعد رحلة بحثٍ طويلةٍ وجدتُ عملاً في معملٍ للأدوات المنزلية في أنطاكية. أتقاضى ٨٠٠ ليرةٍ تركيةٍ شهرياً، توفر لي متطلباتي الأساسية».

وعن المستقبل يقول سامر: «اليوم أعيش بلا أحلامٍ أو تفكيرٍ في المستقبل. كنت أحبّ فتاةً في سوريا، وكنا متّفقَين على الزواج، وأنا اليوم عاجزٌ عن تحقيق ذلك. الحرب مستمرّةٌ ولا أحد يعرف في أيّ وقتٍ ستنتهي، ومستقبلي المهنيّ ضاع. أحسّ أحياناً أنني سوف أمضي حياتي في هذا المعمل وراء فرن البلاستيك».

ويضيف: «أتخوّف مستقبلاً من إجبار النظام على حلٍّ سياسيٍّ ما، لا يتضمّن حلولاً للضباط المنشقّين، وبالتالي لا أستطيع العودة إلى سوريا أبداً، نتيجة الخوف من عنف النظام في حقّ أمثالي ممّن انشقوا عنه».

عمر من منطقة سلمى بريف اللاذقية (٢٦ عاماً). ترك السلاح بعد أن كان مقاتلاً في صفوف كتائب الهجرة إلى الله. التقته المجلة في مدينة مرسين جنوبيّ تركيا، بعد عدّة محاولاتٍ رفض فيها الحديث معنا لمخاوف أمنيةٍ. يتحدّث قائلاً: «تمّ أسري في المعارك التي خضناها مع تنظيم داعش في ريف اللاذقية. وخرجتُ، بعد ٥ شهورٍ، بصفقة تبادلٍ معهم. قضيتُ مدّةً في بيتي بجبل الأكراد، ولكن محاولة اغتيال «أبو رحال»، قائد كتائب الهجرة إلى الله، والتصفيات التي طالت قياداتٍ عسكريةً تابعةً لقوّات المعارضة على يد عملاء للتنظيم، دفعتني إلى الهروب إلى تركيا».

ويضيف عمر: «تعقيد الوضع العسكريّ في سوريا، وكثرة التدخلات الخارجية في سياسات كتائب الجيش الحرّ، دفعتني إلى الابتعاد، منتظراً لحظةً أخرى أستطيع من خلالها تحقيق حلمي بتحرير سوريا من هذا النظام».

أما محمود (٢٤ عاماً)، من منطقة الباب، فكان طالباً في السنة الخامسة بأكاديمية الأسد للهندسة العسكرية. وهو يقول لـ«صوَر»: «بعد انشقاقي حاربتُ في صفوف حركة أحرار الشام الإسلامية. وبعد المعارك العنيفة مع داعش في الباب، والتي انتهت بسيطرته على المدينة، خرجتُ قاصداً تركيا».

وعن سبب تركه القتال ضدَّ النظام يقول للمجلة: «لم تكن خسارتنا للمعارك مع داعش هي السبب، بل سقوط برميلٍ متفجّرٍ أدّى إلى استشهاد أبي وإصابة أمي وإخوتي الصغار هو السبب الرئيسيّ».

ويضيف، وهو يتحدّث بصوتٍ حزينٍ: «حاجتنا موت. ماعد عنّا قدرة نتحمّل. دقنا كلّ طعمات الموت، وما سقط النظام ولا تحقّقت أحلامنا».

لا تستطيع بناء مواطَنَةٍ إن لم يتحقّق وجود «وطن»

حوار مع الدكتور حسان عباس

حاوره: كمال شيخو

ولد الدكتور حسان عباس في مدينة مصياف التابعة لمحافظة حماة -وسط سوريا- في ١٥ نيسان (أبريل) لعام ١٩٥٥، ودرس في مدارسها. حصل، عام ١٩٩٢، على شهادة الدكتوراه في النقد الأدبيّ من جامعة السوربون الجديدة في فرنسا. عاد إلى سورية أستاذاً في المعهد الفرنسيّ للشرق الأدنى. أطلق في المعهد نشاطاً ثقافياً دورياً تحت اسم منتدى الجمعة الثقافيّ، استمرّ أربعة عشر عاماً (حتى ٢٠٠٦)، قُدِّم خلالها ما يزيد عن أربعمائة فعالية. وبموازاة هذا النشاط أدار ناديين للسينما، وأسهم في تأسيس وإدارة عددٍ من الجمعيات المدنية العاملة في مجالات الثقافة والمواطنة وحقوق الإنسان، وهو الآن رئيس الرابطة السورية للمواطنة. إضافةً إلى عمله كأستاذٍ وباحثٍ في المعهد الفرنسيّ، درّس لعشرة أعوامٍ في المعهد العالي للفنون المسرحية، ودُعيَ كمحاضرٍ في عددٍ من الجامعات والمعاهد العربية والأوروبية.

له دراساتٌ منشورةٌ في كتبٍ جماعيةٍ (١٥ كتاباً) وفي مجلاتٍ علميةٍ محكّمة. وأصدر أربعة كتبٍ، منها (دليل المواطنة)، وآخرها (سورية، رؤية من السماء). كما ترجم عدداً من الدراسات الفكرية عن الفرنسية، وكتابَي (ماكينة الإبصار) للفيلسوف بول فيريليو و(المفكرون الجدد في الإسلام) للباحث (رشيد بن زين).

لو تحدّثنا بدايةً عن «الرابطة السورية للمواطنة»، ولِمَ اختيرت بيروت التي تبعد عدّة كيلومتراتٍ عن دمشق؟

ولدت فكرة الرابطة مع الأيام الأولى لانتفاضة الكرامة، في آذار (مارس) ٢٠١١. وكان هدفها الأساسيّ نشر ثقافة المواطنة وترسيخها استعداداً لبناء سوريا المستقبل. لم تكن بيروت «اختياراً» بالمعنى الصحيح للكلمة، لأن خيارنا (في الرابطة السورية للمواطنة) هو سوريا أولاً وأخيراً. وعملُنا هناك. وهو اليوم في الدرجة الأولى موجّهٌ إلى سوريا، وغايته سوريا والسوريون، وإن كنا قد ابتعدنا عنها فيزيائياً فنحن لم نبتعد عنها ولا عنهم وجدانياً. أما الارتحال فكان نتيجة الضغوط الأمنية المتزايدة على الناشطين في الرابطة، بحيث بات الهروب ضرورةً لمتابعة العمل، وهذا ما كان.

ذكرتَ في محاضرةٍ ألقيتها مؤخراً في بيروت: «إن المواطنة تظل منقوصةً إن لم تحقّق المبادئ الأساسية: التشاركية والحرّية والمسؤولية والمساواة»، ودعوتَ إلى أن «نحوّل المواطنة إلى ثقافةٍ لدى الأفراد». هل ينطبق هذا الكلام على المواطن السوريّ، والبلاد دخلت عامها الخامس من الاحتراب والصراع؟

هذا الكلام هو أصلاً عن المواطن السوريّ وله، لكن الشرط الأوّل للمطالبة بالمواطنة وبعلاقاتها هو وجود وطن. فأنت لا تستطيع العمل على (بناء) مواطَنَةٍ للمواطنين إن لم يتحقق أوّلاً (وجود) هؤلاء كمواطنين في وطن، أي في مكانٍ معتَرَفٍ بحدوده، يسكنه شعبٌ وتدير شؤونه مؤسّساتٌ مستقلةٌ عنه. ما هو هذا المكان اليوم؟ ومن يدير شؤون قاطنيه؟ الجواب واضحٌ وبيّنٌ: الأرض فرّغها العنف من نصف أهلها، والدولة فاشلةٌ يحكمها نظامٌ فقد شرعيته كلياً. هذا الوضع لا يُقصي تحقيق المواطنة ولا يؤجّل ضرورتها وإنما على العكس يجعلها أكثر إلحاحاً، لأن مبادئها وقيمها هي التي ستساعد على إعادة إعمار البلد وتأسيس الدولة الجديدة بشكلٍ سليم.

لن يُكتَبَ العيش والاستقرار لسورية الجديدة إلا إذا تشارك كلّ السوريين في بنائها وهم ينعمون بالحرّية، في ظلّ قانونٍ يلتزم بالمساواة في نصّه ويساوي بين المواطنين أمامه، وإلا إذا اضطلع الجميع بمسؤوليتهم في عملية البناء تلك. نحن إذن بأمسّ الحاجة، اليوم قبل غدٍ، إلى ثقافة المواطنة.

بعد مرور مائة يوم على انطلاقة الثورة السورية، قلتَ في لقاء سميراميس: «تطال عملية التغيير الشعب والمجتمع والدولة، وغاية العملية تحقيق المواطنة على مستوى الشعب». ولكن المطالبة بهذا التغيير كلفت نزوح نصف السوريين، إما مُهاجرٍ او هُجِّر، ويقدّر عدد ضحايا الحرب بربع مليون، والدمار طال ثلث منازل سوريا، وحوالي مئتين وخمسين ألف معتقلٍ مغيّبٍ قسراً، إما في سجون النظام أو لدى القوى العسكرية والإسلامية المتطرفة؛ فهل لا تزال عند رأيك؟

بكل تأكيد، ليس عناداً ووهماً وإنما قناعةً ووعياً. في ذاك الوقت كانت لدينا القناعة في أن ثمّة من العقل ما يكفي لإنجاز التغيير الذي فيه تكمن مصلحة جميع الأطراف. غير أن رفع شعار «الأسد أو نحرق البلد»، من جهة، وما استجرّه من عنفٍ مضادٍّ التقطته وغذّته مصالح ظلاميةٌ تخاف من التغيير في المنطقة، من جهة أخرى، دفعا إلى المقتلة التي نعيشها. أجل، لقد دفعت سورية أثماناً باهظةً في طريقها نحو التغيير، لكنه لم ولن يتوقف. العالم لا يمشي إلى الوراء حتى لو تعرّضت حركته لانتكاسٍ ذي لبوسٍ سلفيٍّ أو طائفيٍّ أو... ستنتهي المقتلة حتماً، لا مناص من ذلك، وسيعود العقل ليبني سوريا الجديدة، هدف التغيير ومبتغاه.

عاش المجتمع السوريّ أربعة عقودٍ في خديعة «نكران الطائفية والمذهبية والأقلية». ولكن، مع بداية الحراك المعارض، كُشف زيف هذا التعايش. كيف تتصوّر شكل التعايش بين المكوّنات في المستقبل؟

أمامنا سنواتٌ صعبةٌ دون شك. لكن، إذا أراد السوريون أن يعودوا ليعيشوا سويةً، فلا مهرب من الاتفاق على شكل التعايش. وأنا على قناعةٍ بأن هذا ممكنٌ انطلاقاً من المصلحة العامة لعموم السوريين. في جميع الأحوال، الواقع اليوم أقلّ سوءاً مما تبرزه وسائل الإعلام. تكفي دراسة خارطة النزوح السوريّ الداخليّ ونتائجها للتأكّد من ذلك. المسألة هي أنه لا يمكننا، بعد اليوم، أن نرضى بإدارة التنوّع بالطريقة الأمنية التي مورست خلال أربعين سنة. وهنا تبرز ثقافة المواطنة كشرطٍ لا غنى عنه لتهيئة الأرضية القابلة لاحتضان التعايش.

أيّ النماذج أقرب إلى الحلّ في سوريا؛ طائف لبنان، أم سيناريو العراق، أم شكلٌ جديدٌ قد يكون التقسيم أحد مخارجه؟

ثلاثة سيناريوهاتٍ كابوسيةٌ لا أتمناها وسأبقى أرفضها، لكن التاريخ يعلّمنا أن لتطوّره منطقاً خاصّاً لا يعرفه المنطق. ثمة أنموذجٌ مُشتهى لسورية، وهو النموذج الأبهى الذي تُبنى فيه دولةٌ ديمقراطيةٌ مدعّمةٌ بعلاقات المواطنة وخاضعةٌ لسيادة القانون. لكن مصير البلد اليوم لا يرتسم بإرادة أهله فحسب. ناهيك عن أن جزءاً لا بأس به من هذه الإرادة، وبسبب عنف النظام وضيق أفقه السياسيّ أولاً، صار مستلباً ومرتهناً لإراداتٍ شريرةٍ ذات مصالح معلنةٍ، مما قد يفتح البابَ لإلزام سورية بواحدٍ من السيناريوهات المذكورة. وهنا يجب التذكير دوماً إن تفاقم الصعوباتٍ في الواقع السوريّ يرفع بالضرورة من حجم الجهد اللازم بذله، ومن حجم المعاناة. لكن البطولة هي في المرابطة والعضّ على النواجذ. ولا ينفع التراجع اليوم، فالجزء الأطول من الطريق صار وراءنا.

صوَر: ألا ترى أن «الفيدرالية» أنسب حلٍ لإنهاء الأزمة السورية؟

الردّ على هذا السؤال مندرجٌ في الردّ على سابقه. أما بخصوص الفيدرالية تحديداً فالسؤال هو بين من ومن؟ في الخريطة التبسيطية للوضع الحاليّ على الأرض ثمّة أربع مناطق متمايزةٌ في السلطة التي تحكمها، لكن ما هو العنصر الهوويّ الذي يجمع بين المواطنين في كلّ منطقة؟؟ في جميع الأحوال، تمكن مناقشة الفيدرالية داخل الدولة بعد استقرار هذه الأخيرة، ومن غير المجدي مناقشة أمرٍ في غاية التعقيد بينما لا تزال الأرض رجراجة.

عن مستقبل سوريا مقاربة نظرية

جاد الكريم الجباعي

السؤال الحارق الذي يشغل السوريات والسوريين اليوم، بعد أن تمادى العدم في حياتهم، هو سؤال المستقبل. متى ستوقف هذه الحرب المدمّرة؟ ماذا بعد إيقافها، سواء بإرادة ذاتية أم بإرادة إقليمية ودولية؟ هل ستظل سوريا «موحَّدة»، كما كانت قبل عام ٢٠١١، أم ستتحول إلى دويلاتٍ وكانتوناتٍ ومعازل؟ ما شكل النظام السياسيّ الممكن؟ وكيف ستكون العلاقة بين «الأكثرية» و«الأقليات»؟.. سيلٌ من الأسئلة التي تولّد أسئلةً، ولا جواب يشفي حرقة السؤال.

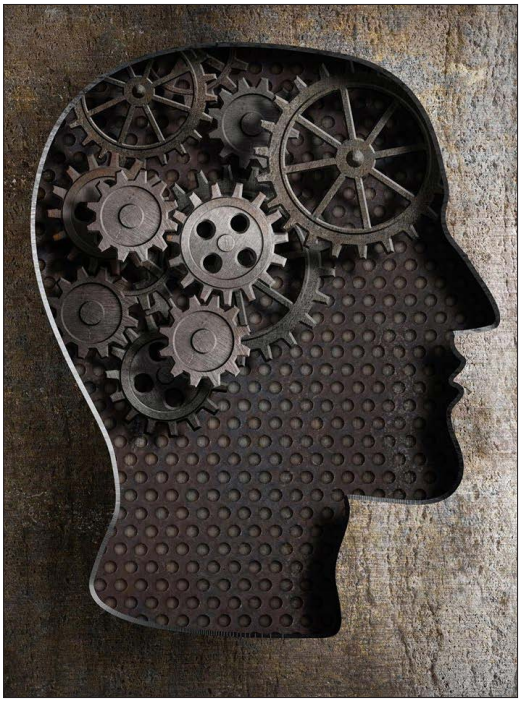

ولما كان سؤال المستقبل سؤالاً عن المجهول أو الغيب، على نحو ما يُفهم المستقبل في اللغة المتداولة والوعي العامّ، فلا بدّ أن يستحضر قوّة الغيب وقوّة القدر من الماضي، فيصير السؤال سؤالاً لا عن «المستقبل»، بل عن الماضي وأشكال استعادته أو استحضاره واستقباله. الماضي، كما هو متداولٌ بين الناس، ضدّ الحاضر ونقيضه. وهو، حسب تأويلنا، غيرُ الحاضر وعدمه، ومن ثمّ، فإن الماضوية غيريةٌ جذريةٌ متطرّفةٌ، أو غيريةٌ جذريةٌ وعدميةٌ خالصة، لا للحاضر بصفته زمناً، بل بصفته شكل وجود الذات، (الذات هنا هي المجتمع السوريّ والشعب السوريّ). نقصد بالغيرية الجذرية المتطرّفة إنكار الذات والذاتية، أي أن يسلم الناس مقاليد أمورهم لـ«الغير»، سواء كان هؤلاء من «السلف الصالح» أم من الدول الصديقة والحليفة، كما هي الحال اليوم. وإنكار الذات والذاتية، أي الاستقلال والحرية، هو إنكار ذاتية الآخر المختلف والأخرى المختلفة أساساً، إنكار حرية الآخر المختلف والأخرى المختلفة واستقلالهما، أي إنكار إنسانيتهما واعتبارهما مادةً وموضوعاً لإرادة ذاتٍ متعسّفة ومستبدة، ليست ذاتيتها سوى ذاكرتها.

الماضي هو عدم الحاضر، هو العدم الملازم للوجود في الحاضر، هنا والآن، هو الموت الملازم للحياة في الحاضر، هنا والآن.. الماضي هو الذي يموت في الحاضر، ويتعفن في ثناياه ويسمِّمه، فيملأ الذاكرة المعتمة، ويجعل الأموات يمسكون بتلابيب الأحياء، ويقرّرون اتجاهاتهم وأفكارهم وتصوّراتهم عن أنفسهم وعن الآخرين، ويتحكّمون في مصائرهم، إذا لم يُعلَن موتُه والحداد عليه. فلا مستقبل للسوريين وغيرهم من دون الاعتراف بما مات على أنه ميتٌ، لا رجعة له، ولا فائدة منه، لكي تمتلئ الذاكرة بالحياة. فإن فكرة «الاعتبار» و«التعلم من دروس الماضي» تقوم على افتراض أن الحياة تكرّر ذاتها بحركةٍ دورانيةٍ وعبثية. الماضي لا يعلّم شيئاً سوى الفرار من الحاضر والعجز عن تدبير المستقبل، كما هي حالنا.

المستقبل يمضي في الحاضر وبعضُه يموت فيه. صيغة «المستقبل الماضي» ليست صيغةً شعريةً خالصة، على الرغم من شعريتها، عند لويس أراغون، بل حدسٌ إنسانيٌّ بما هو الزمن، وتأويلٌ عقلانيٌّ لما هو التاريخ. المستقبل الماضي حركةٌ ذاهبةٌ بعكس سير الإنسان، وبعكس سير التاريخ الذي يحمل فكرة التقدّم وإمكان التقدّم، وإمكان التراجع أيضاً. المستقبل هو ما يتحقق ويمضي، فللتاريخ طابعٌ مستقبليٌّ مؤكّدٌ، لأنه توقيع ممكناتٍ على حساب ممكناتٍ أخرى، كما عرّفه الياس مرقص. المستقبل هو الممكن، على كلّ صعيد. هذا عكس المفهوم المتداول للتاريخ، وسبب التباسه بالتأريخ، أي تدوين الوقائع

والأحـداث، وفق تسلسلها الزمنيّ، الخطّيّ (ماضٍ – حاضرٌ – مستقبل). هذا الالتباس هو أساس التصور التقليديّ للزمن على أنه آناتٌ متتابعةٌ، وانفصاله عن المكان أو استقلاله عنه، وأسـاس فكرة «الأصالة» و«الاستمرار التاريخيّ» أيضاً. المعنى الأعمق للزمن هو شكل وجودنا المتغيّر باستمرارٍ في المكان المتغيّر باستمرار، في العالم الذي نبنيه لأنفسنا. الزمان والمكان وجهان متلازمان للوجود الحاضر دوماً. «الحاضر هو اللحظة التي تملأ الوجود».

قد يكون المستقبل الماضي هو اللحظة التي مرّت للتوّ دون أن ندركها، أو الفرصة المواتية التي لم نعرف كيف نستغلها، فتغدو فرصةً ضائعةً ومضيّعةً، كالثورة السورية السلمية، وتغدو الحياة سلسلةً من الفرص الضائعة، من أهمّها، على الإطلاق، أولادنا الذين لم نحسن تربيتهم على القيم الإنسانية المشتركة، وأردناهم نسخاً كربونيةً عنّا، ولم نحسن تعليمهم، إذ تركناهم لنظامٍ تعليميٍّ فاسدٍ لم نسائله يوماً، وسلطةٍ تعليميةٍ جاهلة، تحشو أدمغتهم بالترّهات والأوهام، وتملأ قلوبهم بالحقد والضغينة. وإلا فمن أين جاء هؤلاء المقاتلون الأشاوس، ومن أين جاءت هذه الهمجية سوى من المدرسة والمعهد والجامعة والمسجد والكنيسة والمعبد.. ومن الحرمان؟

كلّ فعلٍ نقوم به هنا والآن يغدو ماضياً فور إنجازه، لكن نتائجه المباشرة وغير المباشرة هي المستقبل. قدرتنا على التحكّم في أفعالنا والسيطرة على نتائجها هي قدرتنا على تدبير مستقبلنا ومصيرنا. ما نحتاج إليه، نحن السوريين، اليوم، للخروج من دائرة العدم، هو هذه القدرة على التحكّم في أفعالنا والسيطرة على نتائجها، وهذه الأخيرة ليست مضمونةً دوماً إلا بانضباط الأفعال وانتظامها في أطرٍ مؤسّسيةٍ تشاركيةٍ ينتجها الأفراد لأنفسهم، لا لتعزيز ما هو مشتركٌ بينهم فقط، بل لإدارة اختلافهم أساساً.

لوحة للفنان السوري بسيم الريس

يقول الفيلسوف الفرنسيّ المعاصر رنسيار: «ليس ثمّة مستقبلٌ في انتظارنا.. ثمّة فقط الكثير من العمل لمن لا يريد أن يموت أحمق.. وتبّاً للمتعبين». ويقول الفيلسوف الألمانيّ هيغل: «إن ما هو عقليٌّ متحققٌ بالفعل، وما هو متحققٌ بالفعل عقليٌّ. ولو كان التفكير، أو العاطفة، أو أية صورةٍ شئتَ من صور الوعي الذاتيّ، تنظر إلى الحاضر على أنه شيءٌ باطلٌ، وتسعى إلى تجاوزه بمنظار حكمةٍ أعلى، فإنها تجد نفسها في فراغٍ؛ ولأنها لا تكون موجودةً بالفعل إلا في الحاضر فحسب فإنها هي نفسها مجرّد عبثٍ باطل». سؤال المستقبل هنا هو سؤال العمل والتفكير والعاطفة، سؤال العقل والأخلاق، وكيف يمكن تحريرهما من الذاكرة المعتمة، من وهـم تجاوز الحاضر بمنظار حكمةٍ أعلى من حكمة الإنسان، وقوّة غير قوّة المجتمع المدنيّ. «أصدقاء الشعب السوريّ»، من الـشرق والـغـرب والـشـمال والجنوب، يصنعون مستقبلهم، بل يدبّرون حاضرهم، وليسوا معنيين لا بحاضر الشعب السوري ولا بمستقبله، وليسوا بقادرين على منحه حاضراً أفضل أو مستقبلاً أفضل، وإن حسُنت نياتهم، وليست كذلك.

صارت لدينا «قضيةٌ سوريةٌ» إلى جانب «القضية الفلسطينية» وقضايا أخرى مشابهة. الذين اعتبروا القضية الفلسطينية «قضيةً قوميةً»، لا قضية الشعب الفلسطينيّ، لا يمانعون جعل القضية السورية قضيةً إيرانيةً أو روسيةً، وواقع الحال شاهدٌ على ذلك. والذين اعتبروا القضية الفلسطينية قضيةً إسلاميةً (سنّيةً) لا يمانعون جعل القضية السورية قضيةً تركيةً أو سعوديةً، وواقع الحال شاهدٌ على ذلك أيضاً. هكذا يغدو الوعي الذاتيّ والعاطفة القومية أو الدينية عبثاً باطلاً، ويغدو المستقبل الماضي ذاكرةً معتمة. فلا بدّ من النسيان، إذ لا سعادة ولا صفاء ولا رجاء من دون نسيان. لا يكون الحاضر حاضراً والمستقبل مستقبلاً حاضراً بلا نسيان.

ليس ثمّة مستقبلٌ بانتظارنا، بل ثمّة مستقبلٌ نصنعه هنا والآن، ولكننا لا نصنعه على هوانا، كما لاحظ ماركس. هكذا يتعاشق المستقبل والتاريخ. والتاريخ بالضبط هو ما يجري في الحاضر، هنا والآن، حسب المتكلمة أو المتكلم، لا ما جرى في زمنٍ آخر، بفعل أناسٍ آخرين، لا تربطنا بهم أية رابطةٍ ميتة. ليس للسوريين أيّ مستقبلٍ إذا لم يستعيدوا قضيتهم من أيدي المتاجرين بها، وإذا لم يجتهدوا في تدبير مستقبلهم الذي هو ممكنات حاضرهم ليس غير. من غير ذلك يبقى الكلام على «دولةٍ مدنيةٍ تعدّدية» أو دولةٍ ديمقراطيةٍ أو دولةٍ فدراليةٍ وعقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ.. مجرّد كلام.

ما هو الخط الأحمر؟

نارت عبد الكريم

إنَّ لكلِّ لعبةٍ قواعدها، التي تحدد ما هو مسموح وما هو ممنوع، كما الشطرنج على سبيل المثال، التي لها قواعد ونُظم معلنة ومعروفة للجميع، على عكس السياسة، التي هي أيضاً بدورها مجرد لعبة، ولكن غالباً ما يكون لها قواعد غير معلنة وغير معروفة للجميع، إلاَّ لمن أسسها ووضع قواعدها. فما هي قواعد اللعبة في الشرق الأوسط؟ ومتى تأسستْ؟ وما هو المسموح فيها وما الممنوع؟.

هذا الشرق الذي بدأتْ القوى العظمى بإعادة تشكليه منذ مائتي عام ونيف على الأقل، أي مذْ ظهرَ الى الوجود ما أُطلِقَ عليه اصطلاحاً بالمسألة الشرقية المتعلقة بكيفية توزيع تركة الرجل المريض. فقد بدأ الحديث عن هذه المسألة في العام ١٧٧٤ بعد هزيمة العثمانيين في حربهم مع الروس. إذْ سادَ الاعتقاد أنَّ انحلال الدولة العثمانية بات وشيكاً، فانخرطت القوى الأوروبية في صراع على السلطة لضمان مصالحها العسكرية والاستراتيجية والتجارية في أراضي الدولة العثمانية الواسعة. ومنذ ذلك الوقت تشير معظم الدلائل والوقائع التاريخية الى وجود خط أحمر لا تسمح قواعد تلك اللعبة بالاقتراب منه أو تجاوزه. فما هو هذا الخط الأحمر؟ وما الذي يعنيه هذا الصمت الطويل على جرائم الأسد الأب والأبن والمماطلة بإجراءات المحكمة الدولية المتعلقة باغتيال الحريري، على سبيل المثال، ودعم العسكر في مصر وصفقات الأسلحة التي تنهال على المنطقة من كل حدبٍ وصوب؟.

هل هو حصول تحوُّلٍ في مجتمعات المنطقة ينقلها من حالة ما قبل مدنية، تحكمها قيم العشيرة والطائفة، الى حالة متطورة ومتقدمة، وبعبارة أخرى هل الممنوع هو نشوء أمم حديثة وكل ما عدا ذلك مسموح؟ ثمَّ أليست الثورات قاطرات التاريخ، على حد تعبير كارل ماركس، وبالتالي فإنَّ نجاح ثورات الربيع العربي، على سبيل المثال، قد يعني فيما يعنيه ظهور أمم حديثة وقوية، وبالمحصلة، وبعد كل هذا وذاك، أليست الديمقراطية هي الخط الأحمر؟.

الخبز الأسمر.. قصة فساد معلن

حكومة الحلقي تخترق الخطّ الأحمرً، والسوريون يودّعون الخبز الأبيض

خميرةٌ فاسدة، وزيادة النخالة في الطحين، وخمسة تجارٍ يستحوذون على الاستيراد

نضال يوسف

صفقة فساد؛ حالةٌ لا يمكن أن ترضي أحداً؛ حتى الخبز نالوا منه، هذه أجزاء من تعليقات مواطنين سوريين التقتهم (صوَر)، عبّروا فيها عن عدم رضاهم ودهشتهم جرّاء ما حلّ بالخبز السوريّ، وتحوّله من اللون الأبيض إلى الأسمر. فمنذ مطلع آذار الماضي اتخذت الحكومة السورية قراراً بزيادة نسبة الاستخراج من القمح، من ٨٠ إلى ٩٥ بالمئة، لسدّ النقص الحاصل في مادة الطحين. لكن القصّة لم تكن كما زعمت حكومة وائل الحلقي، فما جرى بدّد التكهنات، وأشار إلى ما كان يتوقعه كثيرون بأن شيئاً ما تحت الطاولة.

خطٌّ أسمر

كلّ الضمانات الرسمية التي قُدّمت للناس في مجال المحافظة على الخبز، سعراً وجودةً، بدّدتها حكومة الحلقي، وحوّلت الخطّ الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه إلى خطٍّ يمكن اللعب بمنحنياته واستقامته وألوانه. فالجودة لا يمكن الحديث عنها، ما دام هناك إجماعٌ على المستوى الوطنيّ على تدني مواصفات الخبز، كما قال لـ(صوَر) الباحث الاقتصاديّ هيثم نور الدين، متسائلاً عن خفايا تجاهل الحكومة للأسباب الحقيقية التي دفعت إلى إنتاج رغيفٍ بهذا المستوى المتدني من المواصفات والجودة؟ ومعرباً عن شكوكه بأن هناك مستفيدين من هذا الواقع كالعادة.

وينتقد أحمد، وهو مواطنٌ من دمشق، هذه الحالة بقوله: «الخطّ الأحمر بات أسمر»، ما يعني أن كلّ الاحتمالات متاحةٌ الآن لتتصرّف الحكومة كما تريد تجاه الخبز. وكانت الحكومة رفعت سعر الخبز من ٢٥ ليرةً للربطة الواحدة إلى ٣٥ ليرةً، في شهر كانون الثاني الماضي، بعد قرارٍ صدر في تموز ٢٠١٤ برفع سعرها إلى ٢٥ ليرةً، بدلاً من ١٥ ليرة.

قنبلةٌ إعلامية

خرج وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حسان صفية، إلى الإعلام بتصريحاتٍ يمكن وصفها بأنها زادت من طين القضية بلةً، وعبّرت عن حالة من التخبط، ومحاولةٌ للملمة خيوط اللعبة التي فشلت الحكومة في تأديتها. إذ نفى صفية أن تكون الحكومة تخلط طحين القمح بالشعير، مقرّاً بأن المسألة لا تتجاوز زيادة نسبة الاستخراج من القمح، وبالتالي استخدام قشرة القمح (النخالة). ليفجّر صفية القنبلة الإعلامية التي حظيت بسخريةٍ كبيرةٍ من الشارع، إذ شرح له الوزير «الفوائد الصحية» لهذا الخبز. وانهالت التعليقات الساخرة والمنتقدة لهذا التصريح، ومنها، كما عبّر الناشطون على الفيسبوك: صفية صار وزيراً للصحة؛ من خوف الحكومة على المواطن فإنها تطعمه خبز نخالة؛ كتّر خير الحكومة بعدها ما طعمتنا خبز الشعير. ولا تخفي هذه التعليقات السخرية المرّة والقاسية التي تعبّر، بشكلٍ صريحٍ، عن الحال الذي وصل

إليه رغيف الخبز في سورية التي تشهد حرباً منذ ٢٠١١.

خبزٌ أسود

لأوّل مرّة تتعرّض الخميرة المستوردة لهجوم شرس. ومنذ ٢٠١١، وتدمير معامل الخميرة، تمكّنت الحكومة من تأمينٍ بدائل عن طريق الاستيراد، أو من خلال تصنيع الخميرة بشكلٍ تقليديٍّ وبدائيٍّ في كلّ مخبز. إلا أن رمي الكرة إلى الخميرة لم يكن عفو الخاطر، ولم يأتِ من فراغ، فقد استوردت الحكومة خميرةً من الصين، وظهر جلياً أنها غير صالحة. ولم تفصح الحكومة عن كميات الخميرة المستوردة، رغم أن الكميات المخطط استيرادها من الخميرة الجافة تتجاوز ٩ آلاف طنٍّ العام الجاري، وتنتج وزارة الصناعة نحو ١٦ ألف طنٍّ من الخميرة الطرية، بينما تحتاج البلاد إلى أكثر من ٤١ ألف طنّ خميرةٍ طريةٍ سنوياً، وهذا ما وجّه الأنظار إلى السبب الخفيّ الذي دفع الحكومة لاتخاذ قرارها بزيادة نسبة الاستخراج من القمح، كمقدّمةٍ للتغطية على ما يشوب تلك الصفقة من الحليف الصينيّ. ورغم التكتم الحكوميّ الشديد، عزا مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية، يحيى مرعش، في تصريحاتٍ صحفيةٍ، أسباب تدني جودة الرغيف إلى «انخفاض فعالية الخميرة الجافة المستوردة من الصين»، واعترف بأن هذه الخميرة «سيئة، وفعاليتها معدومة». لم يشفِ هذا الكلام تساؤلات الشارع الكثيرة التي شكّكت في كلّ ما قالته الحكومة إزاء هذا التحوّل. إلا أن وزير التجارة الداخلية صفية نفاه مباشرةً، وأوضح أن الوزارة -وهي الجهة المشرفة على رغيف الخبز- لديها حالياً عدّة أنواعٍ من الخميرة الجافة، مستوردة من إيران ومصر والصين، وهي في أغلبيتها جيدة. لكن موقفاً آخر من داخل الوزارة بدّد كل هذا الكلام، إذ عزا مدير المخابز الاحتياطية، عثمان حامد، سبب تدني جودة إنتاج الرغيف إلى سوء تصنيع الطحين، وعدم توافق مواصفات الخميرة الجافة المستوردة، وأغلبها خميرةٌ بلجيكية.

وانتقدت مجالس المحافظات، التي عُقدت خلال شهر نيسان ٢٠١٥، بشدّة، الخميرة المستعملة في المخابز، لا سيّما في اللاذقية وطرطوس. ولفت عدنان من طرطوس إلى أن الخبز في المحافظة لا يؤكل، ولونه أقرب إلى الأسود، وليس أسمر، كما يشاع.

زيادةٌ في الاستهلاك

استيقظ السوريون على خبزٍ لم يعتادوا عليه. لكنهم، نتيجة الظروف القاسية من الحرب الطاحنة التي يعيشونها منذ أكثر من أربع سنواتٍ متتالية، يشترون الخبز أياً كان شكله وطعمه ومواصفاته. وكشف معاون وزيرٍ سابقٌ لـ(صوَر) أن استهلاك الناس للخبز في سورية زاد بنسبة ٤٠٪ منذ منتصف ٢٠١٣، مبرّراً هذا السلوك الغذائيّ الجديد بالغلاء العاصف الذي يجتاح البلاد، والأوضاع الراهنة التي أدّت إلى مزيدٍ من الفقر والفاقة والحاجة لدى المواطنين، وبقاء سعر الخبز رخيصاً مقارنةً مع المواد الغذائية الأخرى التي قفزت أسعارها إلى مستوياتٍ قياسية، وفقاً لأسعار الصرف التي زادت بأكثر من ٨٠٪، بينما كان هناك تراجعٌ في استهلاك الخبز قبل الأزمة الراهنة. وبعد تحوّل الخبز إلى اللون الأسمر انخفض استهلاكه، وفقاً لمدير المخابز في حمص جليل إبراهيم، الذي أكّد أن تصريف إنتاج المخابز الحكومية في المحافظة انخفض من ٥ آلاف طنٍّ إلى ٤٥٠٠ طنٍّ، خلال شهر آذار الماضي.

وتبلغ حصّة المواطن السوريّ من الخبز ٣١٦ غراماً يومياً، وهي من المعدّلات العالمية المرتفعة. وفي الوقت الذي لا تكفي فيه كمية الطحين المخزّنة لدى مؤسّسة المطاحن سوى لـ١٦ يوماً، يحذّر المسؤول السابق في حديثه من خطورة فقدان مادة الطحين، وعجز الحكومة في هذا المجال، لا سيّما في ظلّ الفشل في شحن كميات القمح المخزّنة في الحسكة، وصعوبة إيصالها إلى دمشق والمناطق الساحلية والوسطى والجنوبية.

مافيا الطحين

تحتاج سورية إلى ٧٧٠٠ طنّ طحينٍ يومياً، وفقاً لإحصاءات ٢٠١١. يتوافر منها ٣٠٠٠ طنٍّ فقط حالياً، بينما تؤمَّن الكمية الباقية عن طريق الاستيراد، ولا سيما من إيران، في هذا الوقت. وتفيدنا بعض المصادر الحكومية المطلعة عن وجود مشكلةٍ في الاستيراد، إضافةً إلى محاولات مافيا استيراد الطحين استغلال الوضع الراهن. وانتقد عضو مجلس الشعب عمار بكداش بشدّة استحواذ خمسة رجال أعمالٍ على استيراد الطحين، ما يعكس وجود خللٍ في آلية الاستيراد، وطرائق الإعلان عن

المناقصات، وكيفية فضّ العروض، وبالتالي من يحصل عليها. وأنفقت الحكومة مبلغ ١٣٨ مليار ليرة لاستيراد الطحين العام الماضي، مقارنةً بـ٦٨ مليار ليرة عام ٢٠١٣، وهو ما يثير شهوة المحتكرين لزيادة أرباحهم عبر الاتجار بالطحين المستورد المموّل والمدعوم حكومياً.

خبزٌ بالحشرات

حظي موضوع الخبز بنقاشاتٍ حادّة على مواقع التواصل الاجتماعيّ، فيما غابت هذه القضية عن تساؤلات أعضاء مجلس الشعب، الذين ردّدوا مقولات الحكومة واقتنعوا بأن القضية فعلاً هي زيادة نسبة الاستخراج من القمح، وتحقيق وفرٍ قدره ١٥٪ من الكمية المطحونة، ما يعني أنه يمكن خلال أسبوع تأمين الطحين ليوم إضافيٍ مجاناً، ما يخفّف العبء عن الحكومة. فيما تسابقت شبكات الأخبار الموالية لحكومة الحلقي إلى انتقاد موقف الحكومة، والحديث عن سوء تصنيع الرغيف. ونشرت شبكة أخبار جرمانا بريف دمشق، على صفحتها على شبكة التواصل الاجتماعيّ فيسبوك، صوراً تبين الحالة المزرية للخبز الذي ينتجه المخبز الآليّ الوحيد في المدينة، الذي تعود ملكيته إلى الحكومة. واعترضت الصفحة بشدّةٍ على وجود حشرةٍ في أرغفة الخبز.

النخالة وأسعارها

وأطلق معاون وزير التجارة الداخلية، جمال الدين شعيب، موقفاً مغايراً، مؤكّداً أن الحكومة لن تستمرّ في بيع كيلو النخالة بسعر ١٦ ليرةً بينما سعره الحقيقيّ يتجاوز ٦٠ ليرة. شعيب، الذي قدّم جزءاً آخر من الرواية الحكومية حول الخبز، لم يجد ما يقوله لعددٍ من المعنيين بحماية المستهلك، الرافضين للموقف الحكوميّ ولتصريحات الوزير صفية حول الخبز.

ثمة ما يعكس الموقف الضعيف للحكومة، بل خطأ موقفها المتعلق بصناعة الخبز، بدليل بدء تحسّن الخبز في دمشق، وإطلاق وعدٍ بأن الخبز سيتحسّن خلال الفترة القريبة، وهو ما يردّه الخبير الاقتصاديّ نور الدين إلى أن كميات صفقة الخميرة «المضروبة» باتت على وشك النفاد.

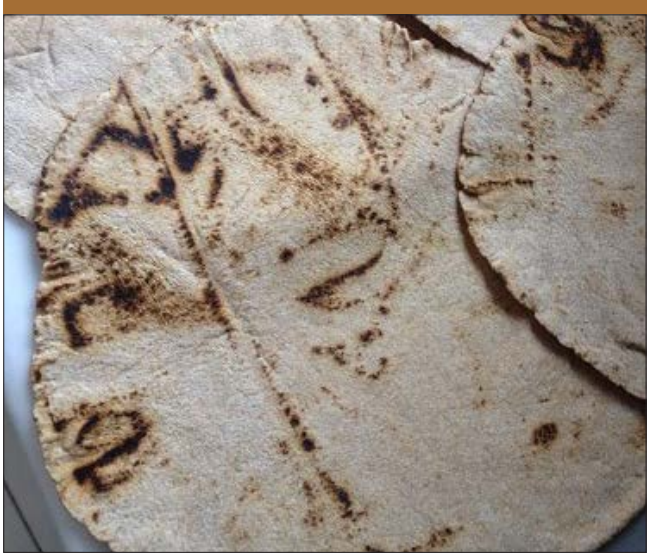

غضبٌ وسخرية

أثبتت الحكومة فشلاً ذريعاً في قرارها المتعلق بالخبز. وانكشفت أوراقٌ لم تكن بالحسبان. وجرَت الرياح بما لم تشتهِه حكومة الحلقي، التي أشير بأصابع الاتهام إلى موقفها وطرق إدارتها لاستيراد الطحين والخميرة، وهو ما أنتج خبزاً أسمر أثار غضب وسخرية المواطنين.

الجمعيّات التعاونيّة السكنيّة تجّار العرق والدم

رؤى احمد

رغم الوضع الكارثيّ الذي وصلت إليه البلاد، لا زال «رامي» يتابع سداد أقساط الاكتتاب الذي ورثه عن والده. يقول رامي: «مع أنني لم أستلم الشقة إلى الآن، لكني لا زلت أدفع اكتتاب والدي بعد وفاته. وقد مضى على أوّل قسطٍ دفعه والدي ثماني سنوات». ثم يضيف ساخراً: «أخشى أن أموت دون أن أستلم هذه الشقة. وأضطرّ إلى توريث اكتتابها إلى ابني».

كان الحصولُ على بيتٍ في دمشق أشبهَ بهاجسٍ مرَضيٍّ يساور الشباب الذين لم يحلموا بأكثرٍ من عملٍ ومنزلٍ صغيرٍ يؤمّن حياتهم. فصارت شروط الحياة الطبيعية والضرورية ضرباً من الترفيهِ في ظلّ الحرب الدائرة في سوريا، يستنفد روحَ وجسدَ الشباب السوريّ.

وليس خافياً على أحدٍ أن سوريا تُعَدّ من الدول الستّ الأولى في غلاء العقارات. وعلى سبيلِ المثال لا الحصر، كان البيت في دمشق يصل، ما قبل الثورة، إلى ٦ ملايين دولارٍ في مناطق مثل المالكي، و٢٠٠ ألف دولارٍ في المزّة، و١٠٠ ألف دولارٍ لبيتٍ صغيرٍ في العدوي. وأصبح الشاب الأكثر حظاً هو من يملك شقةً في الريف، وصل سعرها إلى ٤٠ ألف دولارٍ في أحسن أحوالها. ولهذا كانت الجمعيات السكنية هي الحلّ الأنجع للمواطن السوريّ، الذي يجب عليه أن يسجّل قبل عشر سنواتٍ من استلام البيت، على أمل الحصولِ عليه في هذه المدّة، من خلالِ دفعِ أقساطٍ ماليةٍ أدناها ١٠٠ دولارٍ شهرياً. علماً أن هذا المبلغ ليس صغيراً بالنسبة إلى متوسّط دخل المواطن السوريّ، والذي كان بالكاد يتجاوز الـ٢٥٠ دولاراً حينها.

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية السكنية في سوريا حوالي ثلاثة آلاف جمعية، ٦٢٠ منها في دمشق وحدها. وللأسف، كان قسمٌ كبيرٌ من هذه الجمعيات حقلاً للنصب والاحتيال الذي يمارسه التاجر والمسئول على المواطن. وقد سُجِّلت العديد من قضايا النصب التي ملأت القصر العدليّ، ولكن دون جدوى. فالقانون السوريّ لا يحمي المغفّلين الذين وقعوا ضحايا لتجّارِ العرق والدم السوريَّين.

شركات الاستثمار العقارية بعد الثورة السورية

جاءت الثورة لتضيف فصلاً جديداً من فصول المأساة على مستوى

غلاء أسعار العقارات، وخاصّةً ضمن ما بات يصنّف على أنه مناطق آمنة. وإضافةً إلى ذلك كانت الثورة فرصةً للمتهرّبين، المطالَبين بتسليم بيوت المواطنين، للمماطلة في ذلك وتعليق أسبابه على شمّاعة الحرب الدائرة. وهذا ما قضى على آخر أملٍ لدى المواطن الذي ينتظر استلام منزله منذ عشر سنوات.

والأدهى من ذلك أن الكثير من رؤساء هذه الجمعيات العقارية قاموا بتصفية أعمالهم وسافروا إلى خارج البلاد، غيرَ آبهين بإعادة مئات ملايين الليرات التي دفعها السوريّ من قوته وقوت عياله.

وهناك المئات من القصص التي تروى عن شبابٍ أمضوا أعمارهم وهم يدفعون أقساط اكتتاباتهم للجمعياتِ التعاونية، فلا هم حصلوا على البيت ولا استعادوا أموالهم. وقد كانت لمجلة «صوَر» وقفةٌ مع بعضهم.

«يوسف، و»، وهو مصوّرٌ فوتوغرافيٌّ، يقول: «قمت بتسجيل اسمي في جمعية درّة الشام، منذ عام ٢٠٠٤. وبعد شهرين من تسجيلي هرب رئيسها إلى خارج البلاد، بعد أن سرق جميع الأموال المدفوعة للجمعية. ولأنني متأكدٌ من عدم قدرتي على شراء منزلٍ، اضطررت إلى أن أغامر مجدّداً وأسجّل في جمعية الأمل السورية. والتزمت بدفع مبلغ ٤٠٠٠ ليرةٍ سوريةٍ شهرياً، على أمل أن أستلم بيتاً في ضاحية قدسيّا سنة ٢٠١٤. ولكن، بعد قيام الثورة، تمّ حَلّ هذه الجمعية وهروب المسئولين عنها إلى خارج البلاد، دون إعادة النقود إلى أصحابها. علماً أن ضاحية قدسيّا تعدّ من المناطق الآمنة التي تحوي وحداتٍ سكنيةً كثيرةً فارغةً».

أما جهاد فيقول: «بلغ مجموع أقساط الاكتتابات التي دفعتها حوالي سبعمائة ألف ليرة. والجمعية التي تعاملت معها تمتلك حساباتٍ بنكيةً نظاميةً، ولذلك لم أخشَ شيئاً. بعد الثورة أوقفت الشركة أعمالها، وقاموا بالاتصال بي من أجل إعادة مدفوعاتي. وبالفعل، أُعيد إليّ المبلغ، ولكن بعد أن كان الدولار قد أصبح بقيمة ١٥٠ ليرة. وبالكاد يكفي المبلغ المستعاد لاستئجار منزلٍ، لمدّة سنة، في دمشق».

توقفتْ كلّ شركات الاستثمار العقارية عن العمل في سوريا نهائياً. مع

العلم أن هذه الشركات -حسب قول أحد موظّفي البنك العقاريّ- لم تكن صادقة النوايا. وكان كلّ همّها الحصول على التراخيص والأراضي من أجل جمع أكبر مبلغٍ من المواطنين. وهذا كله كان بالاتفاق مع مسئولين من ذوي المناصب العليا. وجاءت الثورة ليجد هؤلاء مطيّتهم التي سيركبونها ليتهرّبوا من التزاماتهم تجاه المكتتبين. وللأسف، سُجّلت شكاوى لمئات آلاف المواطنين الذين ذهبت أموالهم أدراج الرياح. وإن أكثر المشاريع المتبقية -ولا زال الكلام للموظف- هي جمعياتٌ تعاونيةٌ بسيطةٌ لمتعهّدي بناءٍ وملاك أراضٍ.

الحكومة، التي عاشت كالبعوضة على دم الشعب وأثقلت من همّه، لا تزال تدافع إلى الآن عن مصالح تجّار الدم والعرق السوريَّين، من أجل الحفاظ على رؤوس أموالهم في خدمتها. والذي يدعو إلى السخرية أن الكثير من المكتتبين سجّلوا على بيوتٍ في المناطق التي تشهد حروباً طاحنة. وعند مراجعة هؤلاء المكتتبين لدائرة الشؤون العقارية يتمّ إخبارهم أنه سيجري نقل اكتتابهم إلى شركات إعمارٍ روسيةٍ وصينيةٍ وإيرانيةٍ، لضمان حقهم في الحصول على منزلٍ في سورية ما بعد الحرب. فهل هذا ضربٌ من الأحلام التي اعتادت الحكومة السورية أن توزّعها خبزاً على الفقراء، أم أنه ضربٌ من الخيالِ الوقح الذي يصرّ أصحابه على أن النظام باقٍ إلى الأبد؟

عدسة: حسام قطان -حي الصاخور / حلب

عدسة: رضوان بيزار - تل ابيض/ الرقة

عدسة: عبدالكريم عنكير - ريف إدلب

عدسة: أكرم أوسو - الدرباسية/ الحسكة

الامتحانات في سوريا مستقبل الطلاب وسط الفوضى وتخبّط القرارات

وسط تخبط مؤسساتي، الإعلان عن امتحان معياري لطلاب الثانوية العامة في تركيا

سامي الحلبي

الغشّ والخوف والضياع تسيطر على الأجواء الامتحانية في سوريا

محمد همام زيادة

وسط تخبّط مؤسّساتيّ، الإعلان عن امتحانٍ معياريٍّ لطلاب الثانوية العامّة في تركيا

سامي الحلبي

أعلنت وزارة التربية التركية، في بداية شهر حزيران، عن قرارٍ يُلزم الطلاب السوريين والعراقيين بالتقدّم لامتحانٍ معياريٍّ للطلاب الراغبين في تقديم امتحان الشهادة الثانوية وفق المنهاج السوريّ المعدّل أو الليبيّ أو العراقيّ، إضافةً إلى الطلاب الراغبين في تعديل شهاداتهم لدى وزارة التربية التركية من أجل الدراسة في الجامعات التركية.

ونقلت وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة، على موقعها الإلكتروني، أنّ وزارة التربية التركية اشترطت أن يكون المتقدّم من مواليد ١٩٩٨ وما دون، وأن يمتلك بطاقة «الكملك». وقالت الحكومة إن الامتحان مكوّنٌ من ١٦٠ سؤالاً خلال مدّة ١٨٠ دقيقةً. وأعطت الوزارة التركية مهلة أسبوعٍ لجميع المدارس السورية لتسليم أسماء الطلاب الراغبين في التقدّم للامتحان. وأعلنت وزارة التربية، والهيئة السورية للتربية والتعليم (هيئة علم)، أن التسجيل يبدأ في الثالث من حزيران وينتهي في العاشر منه، على أن تسلّم البطاقات الامتحانية في الخامس عشر من الشهر الجاري. وحدّدت موعد الامتحان في السابع والعشرين من حزيران.

لقي القرار موجة احتجاجٍ وغضبٍ في صفوف الأهالي، وخصوصاً أن موعد الامتحان المعياريّ بعد أيام قليلة، وجاء بشكلٍ مفاجئ، إضافةً إلى عدم وجود معلوماتٍ دقيقةٍ حول طبيعته وأسبابه.

إذ ذكرت وزارة التربية في الحكومة المؤقتة أن المنهاج السوريّ المعدّل هو المعتمد في الامتحان، في حين قالت هيئة علم إن القرار بيد وزارة التربية التركية، التي ستراعي أوضاع الطلاب السوريين، وإن الامتحان سيشمل المنهاج السوريّ المعدّل والمنهاج الليبيّ والعراقيّ، وإنه امتحانٌ عامٌّ يتضمّن معلوماتٍ عامةً وثقافيةً.

السيدة هالة، وهي أمٌّ لطالبةٍ في الثانوية العامة الفرع الأدبيّ، تقول لـ«صوَر»: «ما هذه القرارات المفاجئة؟! يجبرون ابنتي على تقديم امتحانٍ معياريٍّ، ولا يبلغونا بذلك إلا قبل أسبوعين من موعده! علماً أن ابنتي قدّمت الامتحان في دركوش وفق المنهاج السوريّ المعدّل». وتتساءل عبر المجلة: «ألا تستطيع الحكومة المؤقتة ومؤسّساتها الاعتراض عند الحكومة التركية على مثل هذه القرارات؟».

والتقت «صوَر» بأحمد (١٨ عاماً) في مدينة مرسين، فقال: «تقدّمتُ لامتحان الثانوية العامة وفق المنهاج الليبيّ. ولستُ متأكداً من أنني سأحصل على شهادتي، التي تصدر من ليبيا، بسبب تردّي الأوضاع الأمنية هناك».

ويضيف لـ«صوَر»: «ألا يكفينا سوء أوضاعنا المعاشية، وسوء المدارس، حتى تطلّ وزارتا التربية في الحكومتين السورية المؤقتة والتركية، لتضعانا في موقفٍ قد يؤدّي إلى ضياع مستقبلنا الدراسيّ في الجامعة العام القادم؟».

حاولنا الاتصال بالحكومة المؤقتة دون أية نتيجةٍ، فلجأنا إلى سؤال بعض المعلمين العاملين في المدارس السورية في تركيا.

يقول الأستاذ عثمان، في ولاية شانلي أورفا، للمجلة: «أعلمتنا الحكومة التركية بالقرار منذ أسبوعٍ، وأبلغتنا أنها سوف تراعي المناهج الثلاثة الليبيّ والسوريّ المعدّل والعراقيّ، وأنها سوف توزّع نماذج متنوّعةً من الأسئلة لتلائم مستويات الطلاب».

ويضيف: «ليس هناك شيءٌ مؤكّدٌ، ولا أملك إجابةً دقيقةً، فهذا ما وصل إلينا. مع ملاحظة الاختلاف الكبير بين المنهاجين السوريّ والعراقيّ؛ فالتدريس في العراق باللغة الإنكليزية، وفي سوريا بالعربية».

ويُذكر أن حاملي الشهادات الثانوية الصادرة عن وزارة التربية في حكومة النظام لا يحتاجون إلى تعديل شهاداتهم، كما أكّد الكثير من الطلاب السوريين لمجلة «صوَر».

إذ يقول خالد (١٨ عاماً)، القادم من دمشق للدراسة في أنقرة، والحاصل على شهادة الثانوية العامة الفرع العلميّ من حكومة النظام: «تقدّمت بجميع الأوراق والثبوتيات إلى الجامعة، ولم يطلبوا أيّ شيءٍ بهذا الخصوص. وأنا الآن بانتظار نتائج القبول».

وتحذّر المعلمة هناء، المهتمّة بشؤون الطلاب السوريين في تركيا، من خطورة الوضع، قائلةً: «قبل الثورة كان امتحان الثانوية العامة امتحاناً مفصلياً في حياة الطالب، الذي يعيش وأهله حالة قلقٍ وتوترٍ منه، فكيف الآن وهم في حالة لجوءٍ، مع تخبّطٍ في قرارات الحكومة التركية والهيئات السورية القائمة على التعليم؟!».

وتضيف: «أخشى أن يؤدّي هذا التخبّط إلى سحب الاعتراف من الشهادات السورية الصادرة في تركيا، ما يحرم مئات الطلاب من الدراسة الجامعية».

الغشّ والخوف والضياع تسيطر على الأجواء الامتحانية في سوريا

محمد همام زيادة

فتحت دائرة الامتحانات للشهادة الثانوية أبوابها في المناطق السورية الواقعة تحت سيطرة النظام. وأعلنت وزارة التربية أن عدد المتقدّمين وصل إلى حوالي ٢٣١ ألف طالب، تمّ توزيعهم على قرابة ١٨٩٢ مركزاً امتحانياً في جميع أنحاء سوريا، حسب ما ذكر الموقع الرسميّ للوزارة. وتجري الامتحانات الأخيرة في ظلّ أوضاعٍ أمنيةٍ ومعيشيةٍ في غاية الصعوبة والتعقيد.

تتحدّث السيدة فاطمة، وهي تعيش في الأحياء الغربيّة التي تسيطر عليها قوّات النظام في حلب، عن الظروف التي تجري خلالها هذه الامتحانات، فتقول: «تزورنا الكهرباء الحكومية صدفةً، في أيام الحظّ تأتي لمدّة ساعتين. لو أن دراسة ابنتي تقتصر على ساعات توافر الكهرباء لرسَبَتْ بالتأكيد. عدا عن أن تكلفة الكهرباء الخاصّة، التي يتمّ توليدها من مولدات الأمبيرات، كبيرةٌ جداً ولا يمكننا تحملها. اعتادت ابنتي على الدراسة على ضوء الشاحن. واضطرّت، مؤخراً، إلى استخدام النظارة الطبية بسبب ذلك».

وتضيف: «يحتاج طالب الشهادة الثانوية إلى ظروفٍ شبه مثاليةٍ حتى يستطيع التركيز والدراسة في سوريا. فكيف سيستطيع أن يحصد تحصيلاً علمياً ويصل إلى النتائج التي يستحقها في ظلّ الضغوطات المعيشية والقذائف العشوائية التي تتساقط على المدينة بين الحين والآخر؟!».

جامعة حلب تتحوّل إلى مراكز امتحانية

نتيجة الأعداد الكبيرة للطلاب المتقدّمين للامتحانات الثانوية العامة،

وقلّة المدارس العاملة في المدينة، قامت مديرية تربية حلب باستعارة مدرّجات الجامعة لتصبح مراكز امتحانيةً. وعانى الطلاب، في اليوم الأوّل للامتحان، من حالة فوضى كبيرةٍ نتيجة سوء التنسيق بين إدارة الجامعة ومديرية التربية، وجهل معظمهم بأماكن الكليّات والمدرّجات داخل الجامعة، في ظلّ تشديدٍ أمنيٍّ كبيرٍ منع الأهالي من مرافقة أبنائهم داخل الحرم الجامعيّ.

تقول سلمى، وهي إحدى الطالبات المتقدّمات للامتحان، لمجلة «صوَر»: «وصلتُ إلى الجامعة في الساعة السادسة والنصف صباحاً. ظللتُ لمدّة ساعةٍ أبحث عن رقم القاعة ومكان جلوسي. الجامعة كبيرةٌ، على خلاف مراكز الامتحانات في المدارس». وتضيف: «لم يكن جوّ الامتحان مثالياً؛ المراقبون يدخّنون، وأصواتهم عالية، وتأخّر توزيع الأسئلة ربع ساعة».

غشٌّ بأشكالٍ متنوّعة

أصدرت مديريات التربية قراراً يقضي ببقاء المعلمين المكلّفين بالمراقبة الامتحانية في المدارس بمدنهم وقراهم. على خلاف السنوات السابقة، حين كان يجري تبديل المعلمين المكلّفين بالمراقبة بين المدن والقرى منعاً للتعاطف مع الطلاب من أبناء مناطقهم. وبرّرت المديريات قرارها بسوء الأحوال الأمنية.

يقول أحد المعلمين المكلّفين بالمراقبة من مدينة حماة (رفض ذكر اسمه لدواعٍ أمنية): «قد تكون الأسباب الأمنية مبرّراً لهذا القرار، لكنه فتح أبواباً كبيرةً للغشّ».

وفي سياقٍ آخر، يقول الناشط عمران الجبلاوي لمجلة «صوَر»: «شهدت المراكز الامتحانية حالات غشٍّ كثيرة. وكان هناك حضورٌ كبيرٌ لعناصر مسلحة ضمن المراكز». وتحدّث نشطاء من دمشق والسويداء للمجلة عن أساليب الغشّ الأكثر رواجاً، وهي «تصوير الكتب بأحجام صغيرة، وتسليم أوراق إجابةٍ جاهزةٍ لبعض الطلاب، بعد دفع مبالغ ماليةٍ -متعارفٍ عليها لكلّ مادة- لبعض المراقبين والمتعاونين معهم».

بدوره، يتساءل المعلم الحمويّ عبر المجلة: «من يضمن عدم تسريب الأسئلة الامتحانية وتسلّط الأجهزة الأمنية وأصحاب المصلحة عليها؟ لم تعد هناك أية سلطةٍ تفوق سلطتهم. هناك عناصر من الجيش تنقل الأسئلة الامتحانية بين المدن، ولن يتجرّأ أحد على محاسبتهم».

ويحذّر المعلم ذاته من «إمكانية فقدان الشهادات السورية قيمتها، وعدم الاعتراف الدوليّ بها في ظلّ هذه الفوضى؛ ما يعرّض مستقبل

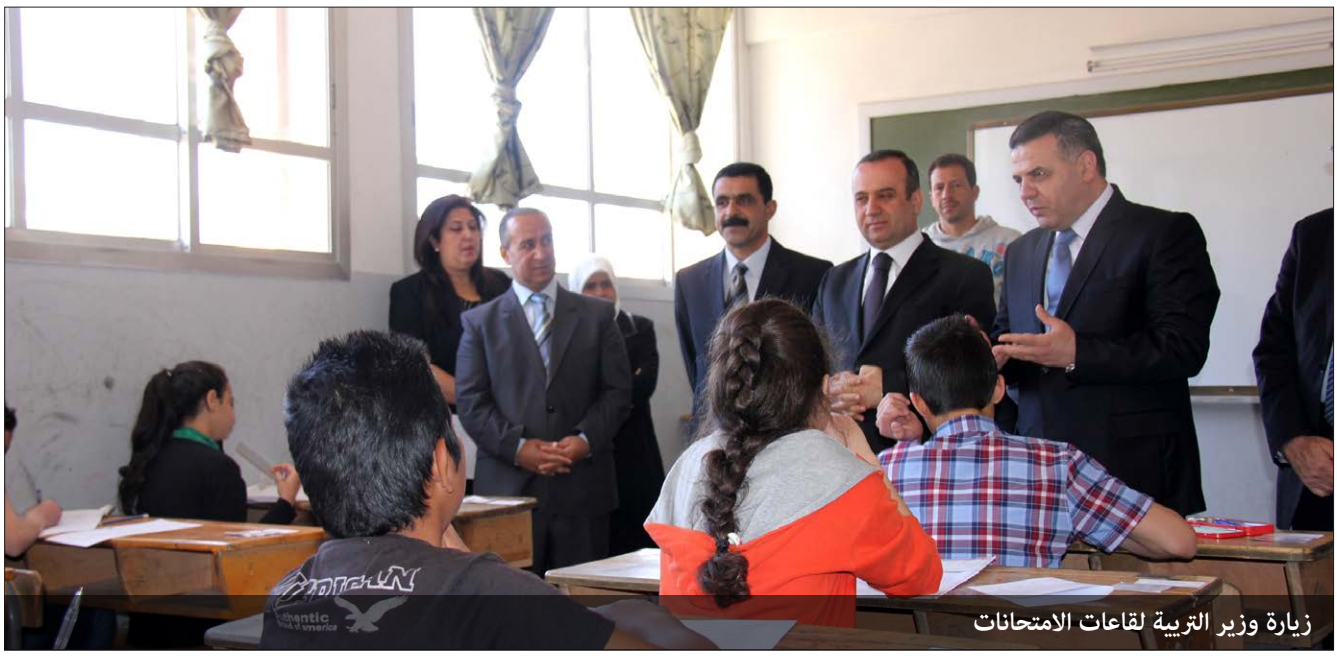
زيارة وزير التربية لقاعات الامتحانات

آلاف الطلاب لمخاطر إضافية».

طلاب الصفوف الانتقالية ليسوا أفضل حالاً

لا تبدو الصفوف الانتقالية أفضل حالاً؛ إذ يستمرّ تقديم الامتحانات الشكلية للعام الثاني على التوالي في عددٍ من المدن، كحلب، وتتساهل المـدارس مع الطلاب وتسمح لهم بالتقدّم للامتحانات حتى لو لم يكونوا مواظبين على الدوام خلال العام الدراسيّ.

تقول المعلمة ريما لمجلة «صوَر»: «كثيرٌ من الطلاب لم يداوموا في المـدارس هذا العام. أشـارت إلينا مديرة المدرسة بالتساهل في الأسئلة وسلم التصحيح».

وتضيف ريمـا: «معظم هـؤلاء الطلاب تمّ نقلهم في العام الماضي أيضاً. فمثلاً، طالب الصف الثاني الابتدائيّ نجح إلى الصف الثالث دون تقييم صحيح. كما أن الكثير من الطلاب أصبحوا في الصفّ الخامس أو السادس وهم لا يعرفون الكتابة والقراءة بالمستوى المطلوب».

وتحذّر المعلمة قائلةً: «إذا استمرّ الوضع على هذا الحال لسنوات أخرى، سنواجه جيلاً لا يجيد القراءة والكتابة رغم أنه بلغ المرحلة الثانوية».

نزوح طلاب إدلب يحرمهم من الامتحانات

أدّت المعارك بين قوّات المعارضة والنظام، والقصف المكثّف لطيران الأخير، إلى نزوح أعـدادٍ كبيرة من أهالي مدن إدلب وجسر الشغور وأريحا باتجاه مناطق أكثر أمناً، الأمر الذي حرم كثيراً من الطلاب من امتحاناتهم.

لجين نـازحـةٌ مـن ريـف حـماة، لجأت في العام الماضي إلى مدينة جسر الشغور. تقول لـ«صوَر»: «نزحتُ في العام الماضي من مدينة مورك، بعد أن فاتتني الامتحانات. درستُ هذا العام بشكلٍ جيد، لكننا نزحنا عن المدينة إلى جبل الزاوية قبل الامتحانات بعدّة أيام، بعد سقوط عدّة صواريخ بالقرب من بيتنا».

وتضيف: «خسرتُ الامتحان للعام الثاني على التوالي. يئستُ من الموضوع، وقرّرتُ أن أترك الدراسة إلى أن تنتهي الحرب».

أما صلاح، من مدينة إدلب، فيقول لـ«صوَر»: «بعد تكرار حالات الاعتقال التعسفيّ في حقّ طلاب من إدلب كانوا قد توجّهوا لتقديم امتحاناتهم، منعني أبي من السفر خوفاً عليّ».

وكانت وزارة التربية قد أصدرت قراراً، قبل أيامٍ من بدء الامتحانات، يقضي بنقل طلاب مدينة أريحا، التي سيطرت عليها قوّات المعارضة مـؤخـراً، إلى مدينة حـماة. لكن الظروف منعت الكثير منهم من الالتحاق بالمدارس.

تروي ديمة: «لم أستطع السفر إلى حماة. بعد خروجنا من أريحا سافرنا إلى سلقين، ولم نستقرّ في بيتٍ حتى الآن. الطريق صعبٌ وطويلٌ، إضافةً إلى عدم قدرة أهلي المادية على دفع التكاليف. أجرة الطريق حوالي ألفي ليرة، وليس لديّ أقارب أو أصدقاء هناك أستطيع النوم عندهم».

ويضطرّ بعض الطلاب في مدينة حلب إلى الذهاب إلى مراكز امتحانية خطرة، كما في أحياء الأشرفية والسريان القديمة وميسلون.

يـروي أحد الآبـاء لمجلة «صـوَر»: «أرافـق ابنتي إلى مدرسةٍ في حيّ ميسلون. أوصلها إلى المدرسة وأنتظرها في مدخل أحد الأبنية المجاورة؛ فالمنطقة غير آمنة وتشهد يومياً سقوط قذائف عشوائية وحـالات قنص عشوائيٍّ. أقرأ الآيات القرآنية طوال الوقت، وأطلب من الله أن يحمينا وأن يوفقها في الامتحان».

أهمية التوثيق القانوني للانتهاكات في سوريا وماهية التوثيق وصعوباته وارتباطه بالعدالة الانتقالية

عاصم الزعبي

يعدّ توثيق الانتهاكات العمليّةَ الأهمَّ لتسجيل ما يجري من مخالفاتٍ أثناء الحروب والنزاعات، ومخالفة مواثيق حقوق الإنسان من قبل الحكومات والجماعات في حقّ المواطنين.

والتوثيق هو مرحلة التسجيل الدقيق لتفاصيل الوقائع والأحداث والأدلة المخالفة لأحكام وقواعد حقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ.

ومع اندلاع الثورة الشعبية في سورية، في آذار عام ٢٠١١، بدأت تطفو إلى السطح أنماطٌ متنوّعةٌ من الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام في حقّ المتظاهرين السلميين، وتحوّلت إلى انتهاكاتٍ تتمّ بطريقةٍ ممنهجةٍ وتصدر بأوامر عليا مع مرور الوقت. وخصوصاً بعد دخول الثورة في مرحلة العسكرة لتتحوّل إلى نزاعٍ داخليٍ مسلّح.

لم يكن مفهوم توثيق الانتهاكات معروفاً سابقاً في سورية، بسبب منع وجود المنظّمات الحقوقية ومنظّمات المجتمع المدنيّ من قبل نظام الحكم. لذا بدأ عمل التوثيق من قبل أفرادٍ ناشطين عن طريق التصوير بطرقٍ بسيطةٍ، وتسجيل أسماء الضحايا لبثها على الإعلام، دون العناية بالناحية القانونية لهذه المسألة.

ومع الازدياد المضطرد لأعداد الضحايا، وتنوّع الأساليب القمعية من قبل النظام، كان لا بدّ من التوجّه الحقيقيّ لتفعيل دور التوثيق القانونيّ لهذه الانتهاكات، فتشكّلت عدّة منظّماتٍ حقوقيةٍ تعمل في هذا المجال، ولكنها ما تزال دون المستوى المطلوب حسب المعايير المتبعة دولياً.

فهناك العديد من الصعوبات والمعوّقات التي تعترض عمل هذه المنظّمات في التوثيق.

وتتفرّع هذه الصعوبات إلى عدّة أشكال:

أولاً: الصعوبات المتّصلة بأعمال التوثيق:

١- تعرُّض الناشطين للاضطهاد، من اعتقالاتٍ تعسفيةٍ واختطافٍ ومحاكماتٍ جائرةٍ وقتلٍ خارج نطاق القانون.

٢- صعوبة التنقلات المحلية وخطورتها، مما يعيق الوصول إلى العديد من أماكن وقوع الحدث.

٣- الحملات المستمرّة لقوّات النظام، من جهةٍ، وبعض الجماعات المسلحة المعارضة للنظام، من جهةٍ أخرى. والتي تستهدف الناشطين في مختلف المناطق.

٤- الدورات التدريبية التي تجري خارج سورية تعرِّض المدافعين عن حقوق الإنسان للاختطاف والاعتقال التعسفيّ ومخاطر أخرى أثناء السفر من وإلى سورية.

ثانياً: معوِّقات التوثيق المتّصلة بالمجتمع السوريّ:

١- ثقة الشعب السوريّ متدنيةٌ بمفهوم

حقوق الإنسان وبالعمل الذي تضطلع به منظّمات حقوق الإنسان السورية والدولية.

٢- عدم فهم قسم من الشعب السوريّ لعملية التوثيق يشكّل عائقاً في الحصول على المعلومات.

٣- مصداقية ناشطي حقوق الإنسان ضعيفةٌ نسبياً لدى السوريين غير المثقفين.

٤- غالباً ما يختفي الشهود والضحايا بعد مقابلتهم، إما بسبب نزوحهم أو هجرتهم إلى خارج البلاد، مما يعيق قدرة الناشطين السوريين على استكمال القضايا التي يوثقونها.

ثالثاً: المعوّقات المتّصلة بأعمال التوثيق في حدّ ذاتها:

أ: على صعيد التنسيق

١- أدّى المناخ الاستبداديّ، القائم في سورية منذ عقود، إلى الحيلولة دون نشوء مجتمع قويٍّ ونابضٍ لحقوق الإنسان والمجتمع المدنيّ.

٢- ثمّة نقصٌ عامٌّ في التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان السورية، التي تحتاج إلى قدراتٍ وتخصّصاتٍ تنظيميةٍ أكبر.

٣- لا تنسّق المنظمات الدولية الداعمة لجهود التوثيق فيما بينها بما يكفي. وتواجه صعوباتٍ في صياغة استراتيجياتٍ مشتركة.

٤- ليست هناك منهجيةٌ موحّدةٌ لأعمال التوثيق التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان السورية. ولذلك لا توجد قاعدة بياناتٍ موحّدةٌ تضمّ النتائج التي تتوصّل إليها تلك المنظمات.

ب: على صعيد جمع البيانات وتحليلها

تفتقر منظّمات حقوق الإنسان السورية إلى القدرات في مجال التوثيق:

١- تحتاج هذه المنظّمات إلى المزيد من الخبرة القانونية المتعلقة بمختلف جوانب القانون الدوليّ (قانون حقوق الإنسان - القانون الجنائيّ الدوليّ - القانون الإنسانيّ الدوليّ).

٢- كثيراً ما يحصل خطأٌ في التمييز بين الجرائم الدولية (جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان).

٣- صعوبة الحصول على صور الأقمار الصناعية وتحليلها.

ارتباط التوثيق بالعدالة الانتقالية

تعرَّف العدالة الانتقالية عموماً بأنها تطبيقٌ لعددٍ من الإجـراءات الرامية إلى ضمان المحاسبة على انتهاكاتٍ خطيرة لحقوق الإنسان، بحيث تكون هذه الإجراءات مهيّأةً خصّيصاً لتناسب سياقاً معيناً يحدث فيه تغييرٌ في القيادة الوطنية أو تركيبة الحكم، مما يفتح المجال أمام انطلاق عملية المحاسبة على جرائم ارتكبت في الماضي.

ولضمان فاعلية العدالة الانتقالية، من أجل استعادةٍ الثقة المدنية، ومنع وقوع عنفٍ مستقبليٍّ، بحيث تطبّق إجـراءات العدالة الانتقالية معاً؛ وهي: البحث عن الحقيقة، والعدالة الجنائية، وجبر الأضرار، وإصلاح المؤسّسات، وتخليد الذكرى.

وهنا نجد أن توثيق الانتهاكات وتسجيلها وأرشفتها بالشكل الصحيح وفق المعايير والقوانين الدولية، وتنظيم قاعدة بياناتٍ موحّدةٍ لهذه الانتهاكات، يشكّل القاعدة الأساسيّة التي ستنطلق منها العدالة الانتقالية بشكلٍ صحيح ودقيق. وخصوصاً الإجراءات التي تشكّل القسم الأوّل من العدالة الانتقالية، وهي البحث عن الحقيقة والعدالة الجنائية.

في النتيجة نجد أن لعملية توثيق الانتهاكات من الأهمية ما يمكّن من اعتبارها الأساسَ الـذي ستُبنى عليه عمليات المحاسبة المستقبلية وإعادة الأمور القانونية والمدنية إلى وضعها الطبيعيّ، ومن ثمّ الانطلاق نحو تشكيل قانونٍ جديدٍ يضمن العدالة والمساواة لكلّ أبناء سورية دون استثناء.

تجفيف الفواكه لمجابهة حصار غوطَتَي دمشق

المهندس الزراعيّ سامر كعكرلي

تعود إلى ذاكرتي قصّةٌ قرأتها، مفادها أن أحد ضيوف الخليفة الأمويّ يزيد بن معاوية وصف أهالي دمشق بالمبذّرين. وذلك لأنه لاحظ ثمار الفواكه تجري على سطح نهر بردى في المدينة، فظنّ أن أهل دمشق يرمون الفواكه فيه كنوعٍ من هدر النعمة التي خصّهم الله بها. ولما سمع الخليفة الأمويّ كلام ضيفه قال له إن اكتظاظ أشجار الفاكهة على جانبي النهر، من منبعه إلى مصبّه، يؤدّي إلى تساقط الثمار عليه، فتجري مع الماء لتصل إلى دمشق.

اشتهرت هذه المدينة، عبر التاريخ، بالفاكهة التي تنمو في جميع مناطقها، من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها. ففي الغرب جبال الزبداني وسرغايا وسهل بردى. ومن الشرق الغوطة الشرقية. ومن الجنوب خان الشيح وبيت جن وبيت سابر وعرنة وسعسع. ومن الشمال سهول صيدنايا ورنكوس وجبال القلمون. وكلّ هذه المناطق تزخر بكافة أنواع الفواكه. فالتفاح والأجاص والسفرجل والكرز واللوز والمشمش والتين والدرّاق والعنب والجانرك والنارنج والكبّاد والخوخ والرمّان، والكثير غيرها، من الفواكه التي تشتهر بها دمشق.

وبسبب تلك الوفرة لجأ الدمشقيون إلى طرقٍ عديدةٍ لتخزين فائض إنتاجهم الطازج، عن طريق تجفيف تلك الفواكه بهدف استهلاكها في غير مواعيد نضجها. فظهرت الفواكه المجفّفة، التي لا يمكن لأيّ زائرٍ لهذه المدينة العريقة إلا أن يبتاع منها، لتكون هديّته المحبّبة لأهله وأصدقائه.

يُعتقد بأن أوّل من جعل الفواكه المجفّفة منتجاً مُميّزاً لدمشق هو أحد تجّار أسواقها القديمة، الذي يُدعى بـ»سوق البزورية». إذ بدأ هذا التاجر بتجفيف الفواكه، بغرض الإتجار بها، عام ١٨٨٢. وانتشرت هذه الحرفة بين بعض العائلات الدمشقية، كعائلة «السليق» و»الزنبركجي» و»الغراوي»، منذ ذلك الوقت.

ولم تقتصر عملية تجفيف الفواكه على دمشق فقط، وإن كانت من أشهر المحافظات السورية بها. فالتين المجفّف اشتهرت به إدلب، والعنب المجفّف (الزبيب) اشتهرت به السويداء، واشتهرت حلب بالجوز المجفّف. ويعود التخصّص بتلك الأنواع إلى وفرة إنتاجها في تلك المحافظات.

يُعرّف تجفيف الفواكه بأنه جملةٌ من الإجراءات التي تهدف إلى تخليص الفواكه من معظم ما تحتويه من ماء. وتتمّ طبيعياً بواسطة أشعة الشمس أو صناعياً بواسطة الهواء الساخن، الذي يلعب دورين في عملية التجفيف الصناعيّ؛ الأوّل هو حمل الحرارة إلى الفاكهة، والثاني حمل الرطوبة إلى خارج غرفة التجفيف.

أما عن القيمة الغذائية فإن الفواكه المجفّفة تحتفظ بمعظم المواصفات الغذائية التي تتمتع بها الفواكه الطازجة. ولذلك فإن أوساط المتخصّصين في التغذية تنصح بتناولها. وتتميّز الفواكه الطازجة بخلوّها من الدهون، والدهون المشبعة، والكوليسترول، وبانخفاض مستوى الصوديوم وارتفاع مستوى البوتاسيوم. وتعدّ الفواكه المجفّفة مصدراً مهمّاً للألياف ولبعض العناصر الغذائية، مثل الفيتامين A في المشمش والدرّاق، والفيتامين K في الخوخ، والكالسيوم في التين. كما تحوي الفواكه المجفّفة الكثير من العناصر المغذّية المفيدةً لصحّة الإنسان، كالحديد والبورون وغيرها.

وإضافةً إلى الفوائد الصحّية للفواكه المجفّفة، هناك فوائد اقتصاديةٌ كثيرةٌ،

يمكن تلخيصها بما يلي:

١- يعدّ التجفيف من أنجح الطرق وأبسطها في مجال حفظ الغذاء.

٢- تتميّز الفواكه المجفّفة بقدرتها الفائقة على تحمّل التخزين لأوقاتٍ طويلة.

٣- المحافظة على المكوّنات الغذائية الجيّدة في الفواكه المجفّفة.

٤- يعمل التجفيف على خفض وزن المادة الغذائية المجفّفة، بسبب نزع الماء منها. مما يساعد على خفض نفقات النقل والتداول والتخزين، والاستغناء عن نفقات التبريد.

٥- يساعد التجفيف على سهولة الحصول على السلعة المجفّفة على مدار العام.

٦- يساعد التجفيف على زيادة إمكانية عرض الفواكه المجفّفة بأشكالٍ وأحجام مختلفة، بما يتناسب مع أذواق المستهلكين.

٧- يعدّ تجفيف الفواكه من الصناعات الغذائية، مما يُكسب المُنتجات القيمة المضافة التي تساعد في خلق أرباحٍ إضافية للمزارع.

أما بالنسبة إلى طرق التجفيف فهناك طريقتان؛ طريقةٌ طبيعيةٌ باستخدام أشعة الشمس، وطريقةٌ صناعيةٌ بواسطة الحرارة. أما الفرق بين الطريقتين فينحصر في ما يلي:

- يمكن التحكّم في عناصر التجفيف، من حرارةٍ ورطوبةٍ وهواء، في التجفيف الصناعيّ. أما في التجفيف الطبيعيّ فهي تتبع الظروف الجوّية التي لا يمكن التحكم فيها. ولذلك فإن الفواكه المجفّفة صناعياً تتصف بتجانسها من حيث الجودة، عكس الفواكه المجفّفة طبيعياً.

- في التجفيف الطبيعيّ، بواسطة أشعة الشمس، تحتاج الثمار إلى مساحة واسعة. أما في التجفيف الصناعيّ فيمكن الاقتصار على غرفة تجفيفٍ ذاتٍ مساحة صغيرة لتتمّ العملية.

- نظراً لتجفيف الفواكه في العراء، بالنسبة إلى التجفيف الطبيعيّ، فإن عوامل التلوّث بالغبار والحشرات والطيور تكون بمعدّلٍ أكبر بكثيرٍ من التجفيف الصناعيّ، الذي يمكن التحكّم في الشروط الصحية له أكثر.

- في التجفيف الصناعيّ يمكن التحكّم في وقت التجفيف بأن يكون قصيراً. أما في التجفيف الطبيعيّ فلا يمكن التحكّم في الوقت، الذي غالباً ما يكون طويلاً.

- نظراً لتجهيزات غرف التجفيف الصناعيّ الباهظة، فإنه يحتاج إلى تكاليف كبيرة، عكس التجفيف الطبيعيّ.

ونظراً للظروف القاسية التي تمرّ بها سوريا بشكلٍ عامٍّ، وغوطة دمشق بشكلٍ خاصٍّ، والمتمثلة في الحصار وتدمير البنى التحتية من كهرباء وماء ومرافق، مما يؤدّي في الوقت الراهن إلى صعوبة إقامة منشآت تجفيفٍ صناعيٍّ؛ سيتمّ التركيز على التجفيف الطبيعيّ، نظراً لتوافر شروطه.

عند استخدام التجفيف الطبيعيّ تجب مراعاة الشروط الصحية وشروط النظافة قدر الإمكان، للحصول على مُنتجٍ ملائمٍ للتسويق. كما يجب اختيار مكان التجفيف بعيداً، قدر الإمكان أيضاً، عن مصادر التلوّث مثل حظائر الحيوانات وأماكن تجميع القمامة. ونظراً لاحتواء الفواكه على السكّر، الذي يعدّ غذاءً للنحل، فيجب الابتعاد عن أماكن خلايا النحل. وتفضّل إحاطة مكان التجفيف بمصدّات الرياح الطبيعية، مثل الأشجار العالية كأشجار السرو Cupressus sempervirens.

وبهدف سرعة إنجاز العمل، مما يحافظ على جودة الثمار المعدّة للتجفيف، من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى تخفيف نفقات النقل؛ يجب أن تكون الأمكنة المخصّصة لإقامة غرف التبخير بغاز ثاني أوكسيد الكبريت SO_2، وأحواض التغطيس، وأماكن الفرز والتدريج والتقطيع، قريبةً من أماكن التجفيف.

ولغرض الحصول على أكبر قدرٍ من الهواء الساخن من أشعة الشمس، من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى الحفاظ على الفواكه بعيدةً عن مصادر التلوّث من الغبار والحشرات؛ يمكن استخدام نوعٍ من الأقفاص الخشبية والزجاجية التي تعمل على تركيز تسخين الهواء بواسطة أشعة الشمس. كما هو موضّحٌ في الشكل المرفق:

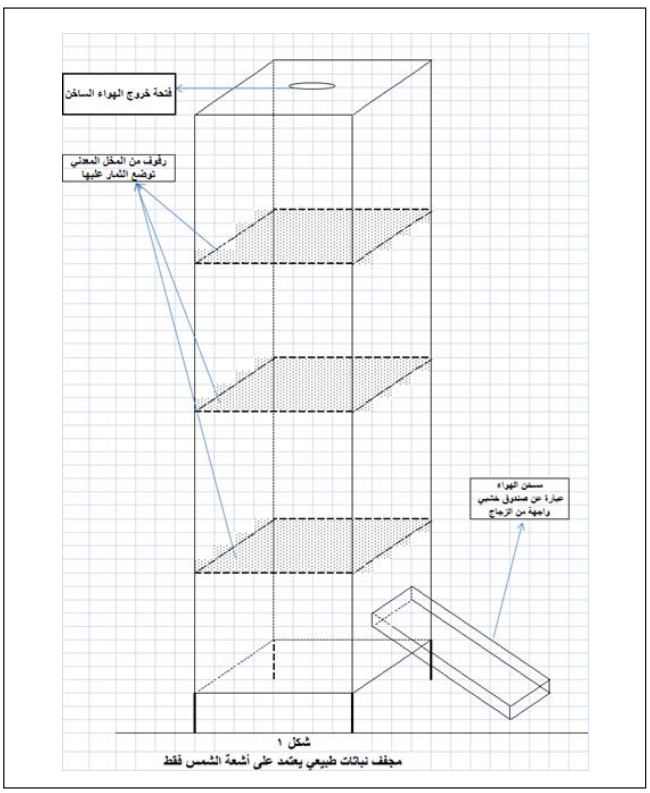

شكل ١
مجفف نباتات طبيعي يعتمد على أشعة الشمس فقط

أما أنواع الفاكهة التي ينجح تجفيفها بالطرق الطبيعية فهي كثيرة. ولكن، ونظراً إلى ظروف حصار الغوطتين الشرقية والغربية، وتوافر المشمش والعنب فيهما كمحصولين رئيسيين، ولصعوبة تسويقهما بالحالة الطازجة في الظروف الراهنة؛ فسيتمّ عرض تجفيف العنب بهدف الحصول على الزبيب، وتجفيف المشمش بطريقتين؛ النقوع وقمر الدين.

تجفيف العنب للحصول على الزبيب:

الزبيب من الفواكه المجفّفة ذات الفائدة العالية. والتي تحوي العديد من العناصر الغذائية التي يحتاج إليها الجسم، كالفيتامينات والمعادن. أما طريقة الحصول عليه فيمكن تلخيصها بالخطوات التالية:

١- نغمر ثمار العنب في ماءٍ يغلي، مضافاً إليه الصودا الكاوية بنسبة ٠,٥٪، بهدف إزالة الطبقة الشمعية الموجودة في قشرة الثمار، لتسهيل خروج الماء منها. مع مراعاة عدم إطالة مدّة الغمر.

٢- تُغسل الثمار جيداً عدّة مرّاتٍ، للتخلص من المادة القلوية.

٣- ثمّ تتمّ كبرتة الثمار، إما بغمرها لدقيقةٍ واحدةٍ في محلول ٢٪ من ثيوكبريتات الصوديوم Na2So3، أو تُعرّض الثمار لأبخرة الكبريت الناتجة عن حرق زهر الكبريت الخام.

٤- بعد الكبرتة توضع الثمار على أطباقٍ كرتونيةٍ أو خشبيةٍ، وتعرّض لأشعة الشمس المباشرة لمدّة ٢-٣ يوم، **مع مراعاة ما يلي:**

a. عدم تكديس الثمار فوق بعضها.

b. ضرورة تقليبها مرّةً واحدةً في اليوم.

c. تغطيتها في الليل لغاية شروق الشمس، لتفادي تشرّبها الندى.

٥- تنقل الثمار نصف الجافّة إلى مكانٍ مظللٍ جيد التهوية إلى أن تجفّ إلى الدرجة المطلوبة، مع مراعاة التقليب مرّةً واحدةً في اليوم.

٦- بعد انتهاء عملية التجفيف يتمّ التخلص من الأعناق الكبيرة يدوياً. ويمكن استخدام الغربلة للتخلص من الأعناق الصغيرة.

٧- بعد ذلك تبدأ عملية الفرز والتدريج والتعبئة، ليصبح الزبيب جاهزاً للتسويق.

تجفيف المشمش للحصول على النقوع:

عند تجفيف المشمش بهدف الحصول على النقوع يُراعى اختيار الثمار ذات الحجم الكبير، وذات الدرجة العالية من الحلاوة. قبل البدء بالتجفيف تجب إزالة النوى يدوياً. وبعدها تبدأ عملية التجفيف التي لا تختلف عن طريقة تجفيف العنب للحصول على الزبيب، لا سيّما في إزالة الطبقة الشمعية للثمار والكبرتة، وصولاً إلى التعبئة.

تجفيف المشمش لصناعة قمر الدين:

قمر الدين من السلع السورية، وتحديداً الدمشقية، المشهورة على مستوى العالمين العربيّ والإسلاميّ. إذ كان قمر الدين دمشق يصدّر إلى كافة أنحاء العالم، ولا سيّما في شهر رمضان الكريم. وقد اشتهر أبناء الغوطة بهذه الصناعة.

أما عن طريقة تحضير قمر الدين فتتلخّص بالخطوات التالية:

١- يتمّ اختيار ثمار المشمش ذات الحبّات الصغيرة، والتي تتمتع بدرجة حلاوةٍ جيدة.

٢- توضع ثمار المشمش في غرفةٍ محكمة الإغلاق، لتعريضها لأبخرة الكبريت، لمدّة يومٍ واحد.

٣- بعد كبرتة المشمش يتمّ عصر الثمار، إما يدوياً أو باستخدام آلة فرز النوى عن الثمار، التي تعمل بطريقة الطرد المركزيّ.

٤- يخلط العصير الناتج بشكلٍ جيد، إما يدوياً أو آلياً، حتى يتجانس. مع إضافة القطر الصناعيّ (الغلوكوز)، بمعدّل ٣٠٠ كغ لكلّ طن مشمش.

٥- يُضاف السكّر أثناء الخلط، مع استمرار التحريك، بمعدّل ١٠٠ كغ سكّرٍ لكلّ طن مشمش.

٦- بعد تجانس عصير المشمش تماماً، تحضّر دفوف النشر. وهي بارتفاع ٢ سم، وعرض ٢٥ سم، وطول ٢ متر. مع ملاحظة دهنها بزيت الزيتون منعاً للالتصاق.

٧- يوضع العصير ضمن الرفوف. ويعرّض لأشعة الشمس ليومين، مع مراعاة التغطية بشبكٍ معدنيٍ.

٨- بعد الجفاف يُنزع قمر الدين باستخدام أدواتٍ معدنيةٍ. ويقطع حسب المرغوب. ويغلّف ليصبح جاهزاً للتسويق.

وختاماً، ففي ظلّ ما يجري في غوطتَي دمشق من حصارٍ خانقٍ طالَ البشر والشجر، وأدّى إلى موت البشر جوعاً، وإلى فساد فواكه الغوطة لعدم القدرة على التسويق خارجها؛ فإن تجفيف الفواكه ربما يكون أحد الحلول الواجب اتباعها لكسر هذا الحصار الجائر. وذلك لما تؤمّنه هذه الطريقة من موادّ عالية القيمة الغذائية، لمحاربة الجوع من ناحية، ومن ناحية أخرى لسهولة تخزين الفواكه المجفّفة المنتجة في المناطق المحاصرة ريثما يتمّ تسويقها. والأهمّ هو سهولة التجفيف وقلة تكاليفه.

المراجع:

- الفوائد الصحية والغذائية للفواكه المجفّفة. الدكتور عبد الحكيم عزيزية.

مخطّط "ابتلاع" سوريا اقتصادياً يبدأ من "اللطم" وصولاً إلى التملّك

أكثر من ١٠ مليارات دولار دفعتها إيران للنظام السوريّ منذ اندلاع الأحداث

تدهور الاقتصاد الإيرانيّ لن يمنعه عن دعم سوريا.. ولن يقلب الموازين إلا تفوّق المعارضة

وزير دفاع إيران يرى في إعادة إعمار سوريا فرصة ثمينة

خطواتٌ لإغراق السوق السورية بالبضائع الإيرانية بدلاً عن الأردنية والسعودية

نسبة تأييد الإيرانيين لمساعدة سوريا اقتصادياً تنخفض إلى ٤٥٪

البطالة في إيران ترتفع إلى ٢٧٪ والعملة تنخفض بنسبة ٦٢٪

رنيم سالم

في العلاقات الدولية لا يوجد أخذٌ دون ردٍّ.. ولا "شيكٌ" مفتوحٌ دون حساب. وإن كانت العلاقات بين الدول قلما تشهد الحسابات المفتوحة، فإن هذا النوع من الأرصدة برز فعلياً في أشكال الدعم الإيرانيّ للنظام السوريّ... لكن الفاتورة التي دفعها السوريون أيضاً كانت باهظة. بدأت من مشاهد اللطم في العاصمة دمشق، مروراً بمظهر الحرس الثوريّ الإيرانيّ في سوريا، وليس انتهاءً بمناطق أُفرغت عقاراتها بالأكمل كرمى لعيون إيران.

كلّ هذا كان ثمناً للخطوط الائتمانية التي منحتها إيران لسوريا، وتقدّر بـ٤ مليارات دولار. وتبيّن تقارير أن إيران تمنح النظام السوريّ شهرياً ٧٠٠ مليون دولار، وهو أيضاً ثمنٌ للدعم العسكريّ للنظام السوريّ.

أما الشعب الإيرانيّ فيرى أن دعم النظام الإيرانيّ لحلفائه في المنطقة هو على حسابه.

وتؤكد ذلك الأرقامُ؛ فإيران، وبالرغم من قوّة ناتجها القوميّ، تعيش في فقرٍ مدقع، وتخصّص ٣٠٪ فقط من ميزانيتها للبنى التحتية، بينما تخصّص ٧٠٪ منها للتسلح ولدعم الأنظمة الموالية لحكّامها، مثل سورية والعراق ولبنان، رغم حدّة الأزمة الاقتصادية الإيرانية الهائلة التي أطاحت بأكثر من ٦٣٪ من قيمة الريال الإيرانيّ.

من اللطم حتى الغزو

شهدت دمشق مؤخّراً زياراتٍ للعديد من المسؤولين الإيرانيين، تلتها زياراتٌ لمسؤولي النظام السوريّ إلى طهران، في خطوةٍ قال النظام الإيراني إنها تأتي لدعم الاقتصاد السوريّ. فقد طرح رئيس حكومة النظام، وائل الحلقي، على إيران المشاركة جدّياً في إعادة إعمار سورية، والاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية المتعلقة بالصناعة واستخراج النفط والنقل والبناء وتطوير البنى التحتية وغيرها، ما يعزّز شروط الرفاه للشعب السوريّ، حسب تعبيره.

وتلت ذلك خطوةٌ غريبةٌ، إذ إن وزير الدفاع الإيرانيّ، بصفته العسكرية، دعا القطاع الخاصّ الإيرانيّ إلى دخول السوق السورية، مؤكّداً أن إعادة إعمار سورية ستشكّل فرصةً ثمينةً للمستثمرين الإيرانيين.

فيما يؤكّد رئيس هيئة إعادة إعمار كوباني، مسلم طالاس، أن إعادة إعمار سوريا تحتاج إلى خمس دولٍ مثل إيران، التي لن تكون بمفردها قادرةً على ترميم الكمّ الهائل لهذا الدمار.

ولا يكتفي النظام الإيرانيّ بهذه الدعوات التي يقتحم بها العاصمة دمشق من بوّاباتها العريضة، بل يقرّر عن السوريين رغباتهم وعادات استهلاكهم. فيقول وزير الدفاع الإيـرانيّ: إن السوق السورية مليئةٌ

بالبضائع العربية المستوردة من السعودية والأردن، وإن الشعب السوريّ يرغب في استهلاك السلع الإيرانية.

وتبدو دمشق، الأكثر أماناً، الوجهة الأكثر إغراءً لإيران. إذ تروّج غرفة التجارة الإيرانية أن العاصمة السورية تتمتع بأمانٍ كاملٍ بالنسبة إلى المستثمرين، وأنها لا تشكل أيّ تهديدٍ أو خطرٍ على التجار الإيرانيين.

والحقيقة أن العلاقات بين البلدين ليست في إطار الاستثمار فقط، ولا هي علاقاتٌ تجاريةٌ طبيعيةٌ تسودها معايير العرض والطلب. إذ يؤكّد الإعلاميّ ناهض حتر أن ديون وقروض إيران الممنوحة لدمشق لم تتمّ إلا بعد أن رهن النظام السوريّ مبانيه وعقاراته مقابل الدَّين، مؤكّداً أن الدول "تظلّ في النهاية أسيرةً لمصالحها".

وأكّد حتر أن معظم الدعم العسكريّ والاقتصاديّ الإيرانيّ المقدّم للنظام السوريّ تمّ بشروطٍ تجاريةٍ، بما فيها من رهن أراضٍ وعقاراتٍ سوريةٍ مقابل الديون.

ويرى رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا، أسامة القاضي، أن التدخل الإيرانيّ في الاقتصاد السوريّ حالياً يقترب من الاستعمار، وسيخلّف أثره السلبيّ على الاقتصاد الإيرانيّ الذي يعاني بالأصل من تدهور عملته.

"لا سوريا ولا لبنان"

إن كان مستقبل الاقتصاد السوريّ مهدّداً بسبب المخطّط الإيرانيّ، فإن الذي يتحمل تبعات التدخل الإيرانيّ في سوريا حاضراً هو الشعب الإيرانيّ، الذي لا يفتأ يدفع الضرائب تلو الضرائب ريثما يجني النظام السياسيّ الإيرانيّ الثمار لاحقاً.

وتبدو أبرز مظاهر انعكاس الدعم الإيرانيّ لسوريا على الشعب الإيرانيّ من خلال رفع العائدات الضريبية الفعلية للعام الجاري بنسبة ٢٢٪، في ظلّ استكمال خطط تقليص الدعم. إذ تشير المصادر الإيرانية إلى خطّةٍ لإخراج ٣١ مليون مواطنٍ إيرانيٍّ من قوائم تلقي الإعانات النقدية، لسدّ عجز الموازنة ودعم قطاعات الإنتاج.

ومع نهاية العام ٢٠١٤ رفعت إيران أسعار الخبز، ضمن خطّةٍ للإصلاح الاقتصاديّ أُقرّت مراحلها الأولى في عهد الرئيس الإيرانيّ السابق محمود أحمدي نجاد.

وقالت دراسةٌ للمنتدى الاقتصاديّ السوريّ إن المواطن الإيرانيّ يرى أن دعم نظام بلاده لأطرافٍ خارجيةٍ أمرٌ مؤثرٌ على نمط حياته ووضعه الاجتماعيّ والاقتصاديّ، إذ ينتقد الإيرانيون سياسة الدعم الماليّ لأطرافٍ خارجيةٍ مثل حزب الله والنظام السوريّ.

وأكد استطلاعٌ للرأي، أجرته مؤسسة غالوب، تراجع نسبة تأييد المواطن الإيرانيّ للمساعدات الاقتصادية التي تقدّمها إيران للنظام السوريّ لتصل إلى ٤٥٪، كما تراجعت نسبة التأييد للدعم العسكريّ لتصل إلى ٣٧٪. وذلك بالتزامن مع تزايد الانتقادات الداخلية الموجّهة إلى النظام الإيرانيّ بسبب استخدامه عائدات النفط لتنفيذ أجندةٍ خارجيةٍ، على غرار تقديم مساعداتٍ ماليةٍ للنظام السوريّ. وهو ما بدا جلياً في المظاهرات التي شهدتها العديد من المدن الإيرانية، والتي رفعت شعار (لا سوريا لا لبنان... روحي فداء إيران).

ورطةٌ حقيقية

أفضل مقياسٍ لتأثير الحرب السورية على إيران هو الاطّلاع على تطوّرات الوضع الاقتصاديّ الإيرانيّ خلال الحرب السورية. فقد انخفضت قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ الإيرانيّ، بالأسعار الثابتة، من ٥٨٠ ألف مليار ريالٍ في العام ٢٠١١ إلى ٤٨٠ ألف مليار ريالٍ عام ٢٠١٤، بمعدّل انخفاض ٦٪ سنوياً.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار انخفاض قيمة العملة الإيرانية مقابل الدولار (الأسعار الجارية)، فإن معدّل انخفاض قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ تقدّر بـ١٦٪ سنوياً. وعليه فقد انخفضت معدّلات النموّ في الناتج المحليّ الإجماليّ الإيرانيّ بمعدّل ١,٨٪ في العام ٢٠١٤.

وتتراوح نسبة البطالة بين الشباب في إيران، خلال السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، بين ٢٤٪ إلى ٢٧٪. وترافق كلّ هذا مع انهيار العملة الإيرانية، فقد ارتفع سعر الصرف من ١٠٣٨٣ ريالاً لكلّ دولارٍ في عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٧٠٢٧ ريالاً عام ٢٠١٤، بنسبة ارتفاع ٦٢٪.

كما ارتفعت معدّلات الفائدة من ١٢٪ عام ٢٠١١ إلى ١٤٪ عام ٢٠١٤. وسجّل الميزان التجاريّ الإيرانيّ انخفاضاً حادّاً بمعدّلٍ سنويٍّ قدره ٢١٪ خلال الحرب السورية.

ويرى تقرير المنتدى الاقتصاديّ السوريّ الإيرانيّ أن الأزمة السورية وضعت إيران أمام أسوأ أزمةٍ جيوسياسيةٍ منذ الحرب على العراق، التي امتدّت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. وتتجلى هذه الأزمة في خسارة إيران المحتملة للنظام السوريّ المتحالف معها.

ويرى المنتدى أن المشكلة السورية باتت غير قابلةٍ للتوقف، في حال واصلت إيران الاستثمار في حرب النظام السوريّ. وما لم يكن بإمكانها إيقاف هذا الاستثمار المرهق فإن ذلك سيمثل خسارةً كليةً، لتبدو عملية تمويل النظام السوريّ أشبه بورطةٍ حقيقيةٍ لإيران.

القشّة التي قصمت ظهر إيران

تنقسم الآراء بين من يقول بتأثير انخفاض أسعار النفط والعقوبات على الاقتصاد الإيرانيّ، وبين من يقلل من هذه التأثيرات.

وبغضّ النظر عن اختلاف الآراء، فإن الكلام الرسميّ، الذي يأتي من النظام الإيرانيّ نفسه، يعترف بأن العقوبات الدولية على قطّاعَي الطاقة والمالية الرئيسية في إيران أضرّت بالاقتصاد الإيرانيّ.

وأسهمت هذه العقوبات بشكلٍ كبيرٍ في قبول إيران بفرض قيودٍ على برنامجها النوويّ مقابل تخفيفٍ متواضعٍ ومحدودٍ للعقوبات المفروضة، إذ تصرّ الولايات المتحدة على أن رفع هذه العقوبات لن يكون إلا تدريجياً، في محاولةٍ منها للمماطلة في رفع هذه العقوبات. وهذا ما يعرفه النظام

الإيرانيّ تماماً، فيصرّ على ضرورة إنهاء هذه العقوبات بشكلٍ كاملٍ وليس تدريجيّاً.

ويبرّر الذين يتحدّثون عن تأثيرٍ متواضعٍ للعقوبات على الاقتصاد الإيرانيّ رأيهم بأن العقوبات كانت سبباً في تخفيض الأثر السلبيّ على إيران نتيجة انخفاض أسعار النفط. إذ إن هذا الانخفاض قلل من كمية إيرادات النفط الإيرانيّ التي تودع في الحسابات الخارجية، والتي تراكمت في هذه البنوك لمدّة عامين بسبب العقوبات.

أما دراسة المنتدى الاقتصاديّ السوريّ فتؤكّد أن العقوبات الاقتصادية والملف السوريّ قد يكونان القشة التي ستقصم ظهر النظام الإيرانيّ، فقد دفعت إيران أكثر من ١٠ مليارات دولارٍ للنظام السوريّ منذ اندلاع الأحداث.

وأكّدت الدراسة أن رفع أسعار الوقود في إيران سيؤدّي إلى تأثيراتٍ فوريةٍ على الطبقة الفقيرة من الإيرانيين، والذين يستغلون انخفاض أسعار الوقود لتأمين أعمالٍ ووظائف إضافيةٍ تعينهم على مواجهة سوء الأحوال المعيشية.

وأفادنا الباحث الاقتصادي د. عماد الدين المصبح أن العقوبات الغربية المفروضة على إيران، سواء المتعلقة بالملف النوويّ أو بانتهاك حقوق الإنسان أو رعاية الإرهاب، عقوباتٌ مؤثرةٌ في عمق الاقتصاد والمجتمع الإيرانيين.

وعن خسائر الاقتصاد الإيرانيّ بسبب العقوبات قال: تقدّر هذه الخسائر بنحو ١٠٠ مليار دولارٍ سنوياً. وهذه الخسائر باهظةٌ بالنسبة إلى نظام يحاول التوسّع ليصبح دولةً إقليميةً فارسية. إذ خسرت إيران خلال العقوبات ثلاثة أرباع إنتاجها، وتقلصت صادراتها من ٤ مليون برميل نفطٍ يومياً إلى ١,٢٠٠ مليون برميل، وهذا يعني ربع الكمية التي تنتجها حين كان سعر برميل النفط ١٢٠ دولاراً. أما اليوم، ولدى انخفاض سعر البرميل إلى ٦٥ دولاراً، فإن إيران لا تورد أكثر من ثمن وارداتها النفطية.

متى ينفد ضرع الحلوب؟

وبعد هذا القدر من الخسائر الذي طال النظام الإيرانيّ، في وقتٍ لا تنبئ فيه الحرب السورية عن موعدٍ لنهايتها، يبقى السؤال: هل يمكن لإيران أن تواصل دعمها للنظام السوريّ؟ ومتى ينفد ضرع البقرة الحلوب التي تعطي رغم كلّ انتكاساتها؟

ثمة وجهات نظرٍ اقتصاديةٌ تؤكّد، وبالأغلبية، أن إيران ستواصل دعمها للنظام السوريّ بغضّ النظر عن كلّ الخسائر، معللين ذلك بأن إيران تنظر إلى التكلفة البشرية والاقتصادية لوجودها العسكريّ الخارجيّ بوصفه ضرورةً لا بُدَّ منها لضمان أمنها القوميّ. وهي تراهن على هذا الوجود كخطوةٍ في سبيل تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، والتأثير على ميزان القوى بما يصبّ في صالح دورها الإقليميّ، وتحسين وضعها التفاوضيّ مع الغرب.

وهذا أيضاً ما يؤكّده الباحث الاقتصاديّ عماد الدين المصبح، إذ يقول: تدفع إيران الحدّ الأقصى من التمويل للنظام السوريّ. ولن ترفع قيمة هذا التمويل حتى لو رُفعت العقوبات عنها، لأن دعمها وصل إلى ذروته بالأصل. معتبراً أن سوء ظرف إيران الاقتصاديّ لن يمنعها من أداء ما تعدّه واجباً نحو النظام السوريّ. إذ إن دعم طهران لسوريا ليس مرتبطاً بالحالة الاقتصادية لإيران، فالمصالح الإستراتيجية للدول لا تأخذ الحالة الاقتصادية بعين الاعتبار. وإيران تعتبر دعمها لسوريا إستراتيجياً.

فيما تشير دراسة المنتدى الاقتصاديّ السوريّ إلى أن إيران لن تكون قادرةً على استمرار دعمها للنظام السوريّ، لأن تدهور وضعها الاقتصاديّ سيدفعها إلى تقليص حجم هذه المساعدات، وخاصّةً بعد الانكفاء التدريجيّ لموسكو وبكين، واقتصار دورهما على ممارسة حقّ النقض في مجلس الأمن.

وفي النهاية، فإن الأوضاع الميدانية على الأرض السورية هي ما سيحدّد مقدار ما تجنيه إيران من ثمارٍ جرّاء دعمها للنظام السوريّ. إذ إن قدرة هذا النظام على الاستمرار ستؤكّد أن الدعم الإيراني أفلح، ما يهيئ لإيران ابتلاع سوريا اقتصادياً.

أما إن حُسمت المعركة على الأرض لصالح الفصائل المسلحة، فستخسر إيران جميع عطاياها الاقتصادية وضخّها الماليّ في سوريا.

برتولد بريخت - أوهام المسرح

جوان تتر

لعلّ المسرح، منذُ القِدَم، كانَ مُقَامَاً على أنقاض الإرهاصات البدائيَّة لتفسير الصراع الدائم بين قوى الخير وقوى الشرّ وتفسير الخَلق الغامض للعالَم. لكن هذه الرؤية لم تتطوَّر إلّا بعد مرور سنوات طويلة على مكاشفات مسرحيَّة ومقاربات للواقع وممارسات للأصول المسرحية، كما كان يفعل إسخيليوس وأقرانه من عظماء البدايات، تلكَ التجارب التي باتت الآن قواميسَ ومراجع للمقارنَة فقط بينَ ماضي المسرح وحاضره. فقد تطوَّرت الرؤية المسرحيَّة للعالم والنَّظر إليه مُمَسرَحَاً أو، مثلاً، أنَّ العالَمَ يعيشُ أوهام المسرح. استدلالاً على هذا الكلام سيمرّ الانسان بروائع غوته وشيكسبير، ولن ينتهي بالطّبع بهارولد بنتر وغيرهم من المسرحيِّين العمالقة.

تمثِّل التجارب المسرحيَّة العالميَّة نقاطَ توقُّف لا بدّ من النَّظر إليها على أنَّها محاولاتٌ عُظمى لتفعيل دور المسرح وإدماجه في الحياة اليوميَّة أو، على العكس تماماً، كتلك المحاولات التي تُدخِلُ الحياة اليوميَّة ضمن إطار الأداء المسرحيّ، كما فعل أنطون تشيخوف في العديد من مسرحياته. ويبقى السؤال الأهمّ: ما هيَ الفائدة المرجوَّة من رهط من الخلق واقفين على خشبة مع إضاءَة خافتة وموسيقى وهم يتكلّمون ويتألّمونَ ويصارحونَ الجمهورَ المندهش لمثل هكذا حالات؟ يُجيبُ المسرحيُّ الألمانيّ العريق برتولد بريخت عن هذا السؤال بقوله: المسرح فنّ اليوميّ. هكذا، بكلّ بساطة، يجيب بريخت عن أعمَق الأسئلة التي تتمُّ صياغتها مسرحيَّاً ولكن بلغة اليوميّ المُعتادَة.

كتب بريخت مسرحيَّات عدَّةً وفقَ تصوُّرٍ فكريٍّ خاصٍّ به، وأدَّى هذا التصوُّر في نهاية المطاف إلى تأسيس حركَة مسرحيَّة تخصُّه تمّ تعميمها على العالَم كنمط مسرحيٍّ بريختيٍّ إن صحَّ التعبير، هذا النمط لا يقلُّ براعَةً عمّا فعله آرثور رامبو في الشعر وتمارينه وأسلوبيَّاته. كتبَ بريخت على خلفيَّةِ زخمٍ معرفيٍّ كان مخزوناً ثقافيّاً استقاه من مطالعاته وقراءاته العميقة للأمور.

تتبدَّى معرفة بريخت بالماركسيَّة وتعمّقه في قراءة الفكر الماركسيّ في أكثر من مسرحيَّة كتبها، وعلى الأخصّ في مسرحيته المعنوَنَة بـ(جان دارك، قدّيسة المسالخ). هذه المسرحيّة التي كُتِبَت بطريقة مختلفة عن باقي مسرحيَّاته، إذ تمّ اختلاق شخصيَّات جديدة من الطبقة البروليتاريَّة ليكشف كمّ الاستغلال الحاصل ووصول الأزمة الاقتصادية إلى ألمانيا. يقول نبيل الحفّار، مترجم المسرحيَّة إلى اللغة العربية، في مقدّمتها:»كثيراً ما اتُّهمتْ هذه المسرحيَّة بأنَّها أسيرة فترة نشوئها ولذا فقدت أهميتها ومعاصرتها، لكننا بنظرة سريعة إلى أزمات العالم الرأسماليّ الإمبرياليّ من حولنا، وبنظرة أخرى إلى موجات الردّة الدينية في الغرب بحثاً عن الخلاص من عالم لم يعد معقولاً أو قابلاً للعيش، ندرك أهميَّة هذه المسرحيَّة طالما بقيَ الصراعَ بين المستغلين والمستغَلين».

هذا ما قاله المترجم عن المسرحيَّة عام ١٩٨٠، ولا يزال هذا الحديث ساريَاً في مجتمعنا الحاليّ. وإن دلّ هذا على شيءٍ فهو بالتأكيد يدلّ على نبوءة المسرح عبر الأزمان وتعبيره عن رؤىً اجتماعيَّة وسياسيّة وحتى أخلاقيَّة ضمن المجتمعات والحضارات المتعاقبة مهما تبدّلت أو، من المفترَض، تطوَّرت.

تأتي مسرحية (جان دارك،قديسة المسالخ) كتعبيرٍ «بريختيٍّ» عن الأزمات الحاصلَة في الفكر، والتي تدفع الإنسان إلى الاستغلال. ربمّا ما يميّز مسرح بريخت، بالإضافة إلى محاكاته الواقع، هو تلك الروح الشاعريَّة الكامنة في الحوارات بين الشخصيَّات، ما يتبدّى واضحاً من خلال بعض القطع الحواريَّة بين (ماولر)، ملك اللحوم في شيكاغو، وبينَ (كرايدل) الذي هو من أصحاب مصانع اللحوم، مع الإشارة إلى أنّ الحوار يدور في أحد مسالخ شيكاغو:

«كرايدل: أيها العزيز لماذا تبدو كئيباً؟

ماولر: هل تذكر يا كرايدل تلك الجولة التي قمنا بها ذات يوم عبر المسالخ؟ كان الوقت مساءً، وأمام آلة التعليب الجديدة، لو تذكّر يا

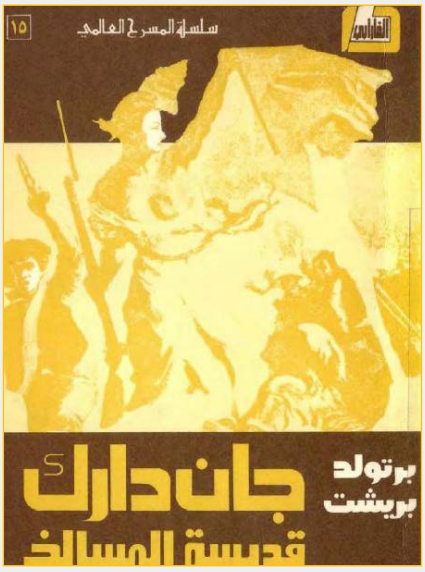

مشهد من مسرحية جان دارك، تاليف بريخت اخراج محمد فتح الله (الغربية)

كرايدل، رأينا ثوراً نبيلاً أشقر، يرفع نحو السماء عينيه الواسعتين البريئتين، كنا ننظر إليه عندما هوت عليه مقصلة الآلة فذبحته!!».

تدور المسرحية في الإجمال حول أحداث ثورات العمّال الذين هم من الطبقة المُستغَلّة، سواءً من ناحية الأجور الخفيضة أو التعامل القاسي المُمارَس من لَدُن الرأسماليين الذين يضحكون لمجرّد أن يطالب العمّال بحقوقهم وأجورهم، كما في المشهد الثاني من المسرحيَّة الذي عنونَه بريخت بـ(إفلاس كبرى مصانع تعليب اللحوم أمام مصانع لنوكس لتعليب اللحوم)، إنّها عناوين افتراضيَّةٌ يستعين بها بريخت ليعبِّر عن سَخَط العمال وإحساسهم بالظلم الدَّائِمْ.

المشاهد الأوليَّة تمهيدٌ لظهور (جان دارك)، هذا الاسم الرنَّان الذي اختارهُ بريخت كنوعٍ من الإسقاط، والذي يقوم بدور ملازم في منظمة القبعات السود أو ما يسمّى بـ«جيش الخلاص».

جـان دارك هـي مـن ستدافع عـن الحقوق المهضومة. فها هي تُقبِل، مع أفرادٍ من منظمة القبعات السود، لينشروا رسالتهم، وليستنتجوا بعدها أن نتيجة عملهم في آخر النهار صفر!! بينما، على الطَّرَف الآخر، يمارس (لنوكس) صفقاته واستغلاله المستمرّين. وأيضاً يستمرّ أفراد جيش الخلاص في الغناء وهم يضعون لافتاتٍ بأجور العمّال الحقيقيَّة دون استغلال، هذا الغناء الذي يكون بمفرداتٍ تمكن تسميتها في هذا العصر بالشعارات:

«أنتم أيّها الفقراء
جيشٌ جرَّارٌ في هذا العالم
أنتم الذين تُصغون إلينا، لا تنظروا إلى الغد،
منذ الغد بادروا إلى معونة القريب
إلى الأمام، اهجموا، احملوا بنادقكم..».

تنبري (جان دارك) من بين الحضور لتخطبَ في الجمع بعدَ أن وُزِّعَ عليهم المنشور المسمّى (نداء المعركة). حالةٌ خطابيَّةٌ مترافقةٌ مع صحن الحساء المُقدَّم للعمَّال المساكين كنوعٍ من الرشوة. الكلّ مصغٍ لترَّهات المخلِّص. ثمّ، بمجرَّد الفراغ من تناولِ الحساء، يهرب العمال جميعًا وسط نداءاتٍ عن طلب أحد المصانع لعمَّالٍ جُدُد. إذاً، الجوع وليس شيءٌ آخر يُجبِر العمال على الإنصات إلى شعاراتٍ وكلماتٍ طنَّانة معسولَة. ذلك أمرٌ يمكن تطبيقهُ على المجتمعات المؤمنة بالسَّاسَة، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة الرشاوى المقدَّمة في سبيل الاستماع. في المسرحيَّة يطلب عناصر جيش الخلاص أنفسهم من جان: «والآن هيَّا بنا، تجمّدنا من البرد والبلل ويجب أن نأكل.». إن مسبِّبَ البؤس بالنسبة إلى العمَّال هما (ماولر ولينوكس) صاحبَي مصانع تعليب اللحوم، يتصارعان لجني أرباحٍ طائلة. ولكن، في النهاية، المتضرِّرون الأوَل هم طبقة العمَّال.

يُعرِّج بريخت في المسرحية على تجّار الجُملَة ومربّي المواشي، ليشير إلى عيِّنةٍ من النَّاس يشكِّلون نموذج استغلال الفوضى. يعتمد بريخت على آليَّة إسقاط ما يريد قوله بلسان الشخصيَّات على الواقع الذي نعيشه، وكأنّه بهذه الطريقَة يُمسرِحُ الواقعَ بأسلوبه الخاصّ. وما عناصر القبعات السّود أو جيش الخلاص في المسرحيَّة إلا دلالةٌ واضحةٌ على الشعارات المستهلَكَة التي نراها في حياتنا اليوميَّة المُعاشَة وبكلّ وضوح.

في كلّ مشاهد المسرحيَّة (وفقَ الترجمة) نرى قالباً ملحميًّاً ولكن ليس بذات الطريقة التي تعامل بها أسخيليوس وغيره، إنَّما بطريقةٍ ملحميَّةٍ معاصرَة. ربّما ما يودّ بريخت أن يقوله هو أنَّ المسرح وهمٌ، أو، بطريقةٍ أوضَح: كلّ ما هو موجودٌ في الواقع لا يمكن إيجاده في المسرح، وإن تمّ العثور عليه فسيكونُ مثل من يقبض على الماء ليسيلَ بسهولةٍ ويُسر!!

اعتمدَ بريخت في كلّ كتاباته المسرحيَّة، وحتَّى في تلكَ الكتابات النثريَّة التي نشرها في مجلَّاتٍ عـديـدةٍ إلى أن تمّـت طباعتها، على الواقع وتفصيلاته، ثمّ على إعادة صياغة تلك التفصيلات الدقيقة. في كلّ ما يكتب بريخت نـوعٌ من الاستناد إلى حقائق واضحة، ثمّ إعادة تركيب هذه الحقائق في قالبٍ مسرحيٍّ يمكن تجسيده على الخشبة في كلّ الأزمانِ والتواريخ.

بلاد الخلود والموت
قراءةٌ في رواية «السوريون الأعداء» لفوّاز حداد

أنجيل الشاعر

اختار فوّاز حداد، الكاتب السوريّ الدمشقيّ الهوى، لروايته السياسية التسجيلية عنواناً إشكالياً ومستفزّاً، يثير انطباعاتٍ وآراءً متباينةً وأحكاماً متناقضةً تتناول فنيّة الرواية ورؤية الكاتب. فقد تناول الرواية بالتحليل والنقد كلٌّ من الـروائيّ نبيل سليمان (الحياة، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤)، وصبر درويش (القدس العربي، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤)، وخالد الاختيار (العربي الجديد، ٢٠١٤/٩/٢٣)، وسالم الأخرس (موقع الأوان، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٥)، وغيرهم. وتباينت مواقفهم منها. كما تداولتها مدوّناتٌ ومواقع إلكترونيةٌ. المثير في العنوان أنه يحتمل تأويلاتٍ مختلفةً للخبر المسكوت عنه، والمتروك تقديره للقارئة أو للقارئ؛ فمن هم السوريون الأعداء؟ وما سرّ هذه العداوة؟

ينطوي العنوان على مفارقةٍ تخترق الرواية وتحكم تفاصيلها وشخوصها، وتشير إلى مشكلاتٍ جدّيةٍ تتعلق بالمجتمع والدولة والسلطة السياسية والنظام الاجتماعيّ وعلاقات القوّة التي تؤسّس السياسة. ولكن الكاتب يختزل هذه المشكلات في تناقضٍ مفترضٍ بين سلطةٍ يمسك بزمامها علويون، وبـين «مسلمين سـنّـة» يمثلهم الإخـوان المسلمون وشريحةٌ ضيقةٌ من التجّار.

تمتدّ الرواية بين مرحلتين زمنيتين متباعدتين، تبدأ الأولى في شباط (١٩٨٢) بأحداث حماة، التي احتلّت الجزء الأعظم من الرواية، والثانية تبدأ من عام ٢٠١١، وتنتهي عام ٢٠١٢، العام الذي أنهى فيه الكاتب روايته، والأزمة السورية لا تزال مفتوحة. وقد ربط الكاتب بين الفترتين بطريقةٍ مباشرةٍ وفجّةٍ توحي بأن ما حدث عام ٢٠١١ استمرارٌ للفترة الأولى، من حيث الأعمال الانتقامية والممارسات الطائفية، كأن التاريخ يعيد نفسه، ويصنعه الأقوياء.

القراءة في هذه الرواية متعبةٌ، لتشابك السياسيّ والتأريخيّ والأيديولوجيّ، وضمور النكهة الأدبية التي قد تخفّف على القارئ وطأة الألم، أو تعمل على تصعيده، وتعفي النصّ من الإغـراق في السياسة المباشرة. كان على الكاتب أن يحيل الحدث إلى رمزٍ، كي يرى القارئ أبعاده في الحركة التاريخية وآفاقها الممكنة. هذا ما يجعلني أصف الرواية بأنها روايـةٌ تسجيليةٌ، تنطلق من الحدث (كما تأوّله الكاتب) وتهتمّ بالتواريخ وأسماء الأمكنة والأشخاص. وهي قدرةٌ على الإيهام بأن ما يحدث حقيقيٌّ محض (طبعاً هناك كثرةٌ من الحقائق لا يمكن نكرانها، كما لا يمكن إنكار أن الكاتب رفع اللامعقول السوريّ إلى مستوى الخيال).

سليم الراجي، محامٍ من حماة انتقل إلى دمشق وعمل قاضياً في القصر العدليّ بمساعدة من صديقه «الأستاذ رشدي»، رئيس محكمة النقض؛ هو السارد الأوّل في الرواية، المتحدّث بضمير المتكلم، والذي لا يغيب من البداية حتى النهاية (لم يفارقني الشعور بالخطر منذ غادرتُ حماة قبل ثلاث سنوات).

أما السارد الثاني فهو ورقيٌّ يتحدّث بضمير الغائب، ويتكفّل بكشف ما في مؤسّسات الـدولـة من فـسـاد، ومـا قامت به بعض وحـدات الجيش من أعـمالٍ وحشيةٍ خلال الأحداث التي دارت في حماة، وما يجري من انتهاكٍ لحرّية الإنسان وكرامته في المعتقلات

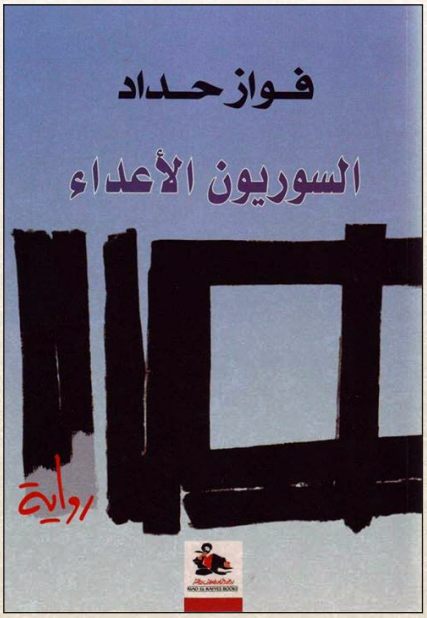

والسجون، وخصوصاً سجن تدمر، بأسلوب التقارير الصحفية والتحليلات السياسية المسطّحة.

قرّر الكاتب أن يبدأ بأحداث حماة وينتهي بالوضع الراهن في سورية، مسقطاً البداية على النهاية بطريقةٍ تعسّفيةٍ ناجمةٍ عن رؤيةٍ أيديولوجيةٍ واعتقادٍ راسخٍ بأن هذه السلطة هي هي، وأنها عصيّةٌ على التعديل أو التغيير. عدنان، الذي اعتقله الضابط سليمان وقتل عائلته ووالديه، ولم ينجُ منهم إلا الرضيع حـازم، الذي أنقذته عجوزٌ أرسلها القدر، وأوصلته إلى جامع سيدي عمر في حمص، محمّلةً إمام الجامع مهمّة إيصاله إلى عمّه سليم في دمشق؛ تهمتُه أنه طبيبٌ يعمل في المشفى الوطنيّ بحماة قد يكون عالج إرهابيّي المدينة. نجا عدنان من الإعدام الجماعيّ في حقل الرمي -وهي الطريقة التي كانت متّبعةً في تلك الفترة- بفضل مساعدٍ كان عدنان قد أسدى إليه معروفاً قبل وقوع الأحداث، مما يظهر الطيبة الريفية وفضيلة الاعـتراف بالجميل. ولكنه أُرسل إلى سجن تدمر وعانى من ويلات التعذيب وانفصام (شبه إراديٍّ) في الشخصية، يشير إلى محوٍ

شخصية الإنسان وهدر كرامته وحقوقه وتحويله إلى رقم.

أما الضابط سليمان، الشخصية المحورية في الرواية، وسيلقب بالمهندس، (إشارةً إلى طريقة هندسة السلطة)؛ فقد وصل إلى رتبته عن طريق التسلق والانتهازية و»الوغدنة» والغدر. إذ سلّم خاله، الذي انشقّ عن حزب البعث عام ١٩٦٨، إلى حبل المشنقة، انتقاماً من ابنة هذا الخال رباب، التي رفضت حبّ سليمان والزواج منه. وقد منحه هذا الفعل امتيازاً جعل منه فيما بعد أحد رجال القصر الموثوق بهم، وذا باعٍ طويلٍ في التحكّم بجميع مؤسّسات الدولة وأهمها المؤسّسة القضائية، والمؤسّسة الإعلامية التي ترسّخ في أذهان الشعب كلّ ما تُلقِّنه من عقائد وشعاراتٍ تطلقها السلطة. وتتسم شخصية سليمان بالبطش والإجرام تعويضاً عن فشله في الدراسة: (حدّق الجد في عيون الضابط، رأى الموت فيهما وليس في الرصاص (ص٣١). وقد كان مشرفاً على كتائب البعث التي احتلت المدارس وحوّلتها إلى معتقلاتٍ جماعيةٍ، ونهبت المحالّ التجارية بالتعاون مع جنود الجيش آنذاك. كما نراه، في وسط الرواية، مسؤولاً عن قضايا التفتيش واعتقال من يسبح ضدّ التيار، ودون الرجوع إلى الرئيس. مما يثير إشكاليةً عند القارئ في تفسير الأمور: هل أعفى الكاتب مؤسّسة الرئاسة من المسؤولية؟ أم أنها هي من تمنح أمثال سليمان تخويلاً مطلقاً للتجاوزات مهما بلغت من انتهاك الحرمات وإذلال الشعب، وإلقاء المسؤولية على الإرهاب المتمثل في تنظيم الإخوان في تلك الفترة؟ مما جعل سجن تدمر يعاني من الاكتظاظ بكلّ من هو ملتحٍ أو حامل سبحةٍ أو مؤمنٌ بالله، ومن يحمل شهادةً عليا، كالطبيب والمهندس والباحث. مما يحمل على القول بأن السلطة هي الكابح الأول لكلّ الكفاءات والخبرات، خوفاً على نفسها، لأن انتشار الوعي بين أوساط الشعب والمراكز الوظيفية يهدّد ديكتاتوريتها واستمرارها في الحكم. والإشكالية الثانية في الرواية هي التلاعب بشخصيات سجن تدمر -الذي أخذ الجزء الأكبر من الرواية- عن طريق السارد الورقيّ المتحدّث بالنيابة عنها، مما منع الشخصيات من التعبير عن أنفسها وإظهار ملامحها. لم يتكلم الطبيب عدنان عن معاناته: (جُرَّ الطبيب عدنان إلى ساحة السجن)، (عُذِّب حسّان).

ولم تظهر المرأة في الرواية إلا في شخصية لميس، الطالبة في كلية طب الأسنان، والمتناقضة بين الطيبة (العناية بأمها المجنونة) وبين الانتهازية التي أدّت بها إلى التلاعب بعواطف الضابط السنّيّ مروان، الذي اكتسب شهرته من قسوته المفرطة على المعارضين من السنّة. وبعد التخلص منه على أيدي أجهزة المخابرات انتقلت لميس إلى التلاعب بالمهندس (الضابط سليمان)، لتمرير تجارتها بالأجهزة الطبية عن طريق التهريب من بيروت إلى دمشق. واستمرّت علاقتها به بعد أن تزوّجت من غيره. وسوى لميس، تحضر فتيات دورة المظليات التابعة لسرايا الدفاع آنذاك (أهذه هي المرأة السورية فقط؟). كما نشهد غياب النشاط الاجتماعيّ في كافة مجالات المجتمع المدنيّ.

إن في خروج الطبيب عدنان من السجن، ولقائه بأخيه القاضي سليم، وبابنه الذي تركه رضيعاً فوجده محامياً بفضل رعاية عمّه الذي أخفى عنه حقيقة أهله المغدورين، وفي التحاق عدنان بجماعته المجهولة للقارئ في الحقبة الثانية من الرواية، وجرّ ابنه إلى الالتحاق بإحدى الجماعات الإسلامية؛ تأكيداً من الكاتب على روح انتقاميةٍ ورؤيةٍ طائفيةٍ واضحةٍ أسقطها على السوريين، ليست في الحقيقة إلا انزلاقاً سلطوياً لا يمكن تفسيره بعاملٍ واحدٍ، بدأ منذ زمنٍ طويلٍ، وأدّى إلى خلود السلطة والموت العبثيّ بين ثنايا ما يسمّى الوطن.

٢٠١٥\٣\٣١

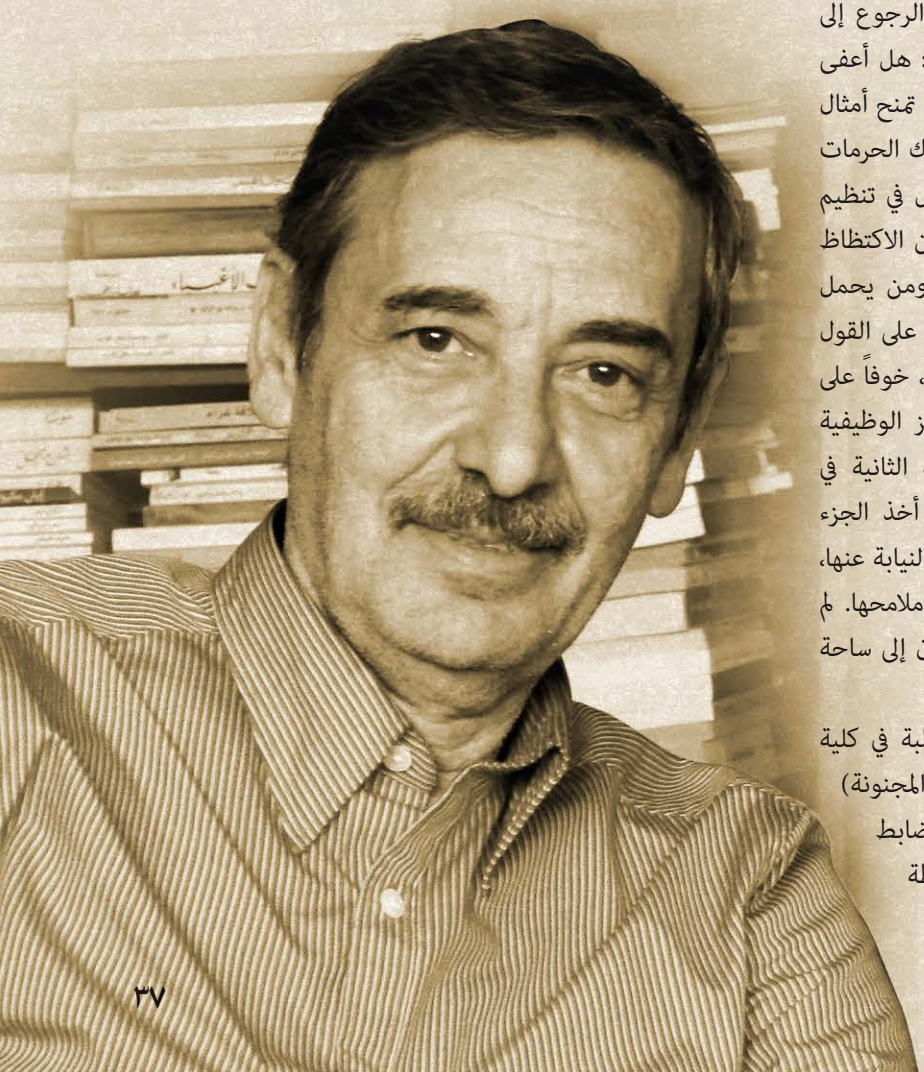

خليل معتوق .. الحريّة المُصفّدة والمصير المجهول!

إعداد: فريق صور

خليل مرعي معتوق.. من مواليد /١٩٥٩/ قرية المشيرفة التابعة لتلكلخ في محافظة حمص السورية. المدير التنفيذيّ للمركز السوريّ للدراسات والأبحاث القانونية. من أبرز المحامين الذين دافعوا عن معتقلي الرأي لدى الأجهزة الأمنية السورية؛ كما يُعدّ من أوائل المحامين في سوريا الذين دافعوا عن حقوق الإنسان ووثّقوا الانتهاكات وتضامنوا مع المظلومين.

على مدى عشرين سنةً ظلّ معتوق يؤمّن المساعدة القانونية للمعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين السلميين، والذين يُحاكمون ظلماً أمام محاكم مدنيةٍ وعسكريةٍ.

واستمرّ في كفاحه مع زملائه الأحرار المعارضين لسياسات النظام السوريّ في قمع الحرّيات وتكميم الأفواه وتحجيم العقول ووأد الآراء التي تخرجُ عن دائرة التبعية والصمت التي أطّـرَ بها النظام الحاكم أغلبية الشعب السوريّ بالحديد والنار..

ومع انـدلاع الثورة السورية، واصـل معتوق نشاطه الحقوقيّ ودفاعه عن المظلومين والمعتقلين من أبناء شعبه ضمن المظاهرات السلمية التي خرجت للمطالبة بأبسط حقوق الإنسانية المفقودة في سوريا.

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢، اعتُـقِلَ المحامي خليل معتوق وصديقه محمد ظاظا الـذي كان برفقته، على طريق أتوستراد درعا، الواصل بين منطقة صحنايا مكان سكنه، والبرامكة حيث مكتبه.

ولم يفلح أحدٌ في معرفة مكانه ومن هي الجهة التي اقتادته وصديقه، لمدّة ٢٠ يوماً بعد اعتقاله؛

حتى تبيّن فيما بعد أنّه موجودٌ لدى إدارة (أمن الدولة) في دمشق، بقرارٍ متّخذٍ من أعلى مستويات السلطة في النظام.

يعاني خليل معتوقٍ من تدهورٍ في حالته الصحية، وخاصةً بعد اعتقاله وزجّه في أقبية الأمن المعروفة لدى جميع السوريين ببشاعتها وسمعتها السيئة.

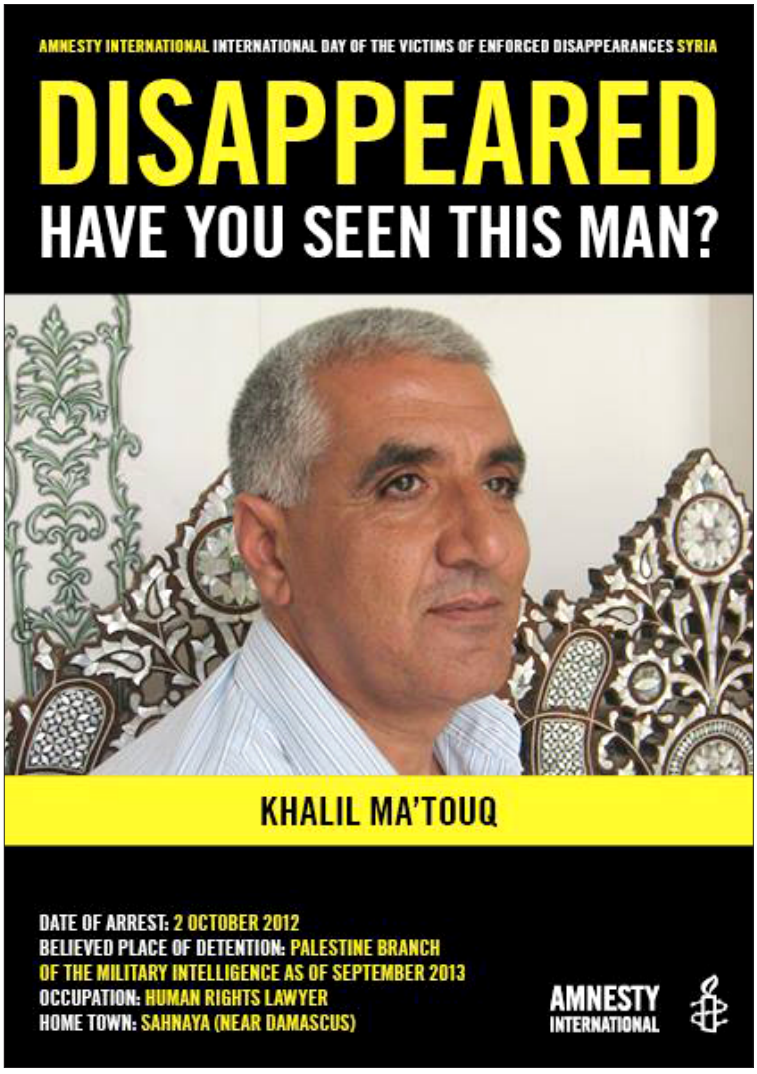

عريضة توقيع للمطالبة بإطلاق سراح المحامي خليل معتوق المعتقل في سجون الأسد. بعد مرور عامين على الاعتقال.

لم يزل معتوق معتقلاً إلى الآن لدى النظام السوريّ، كما يستمرّ النظام وأجهزته الأمنية في إنكار وجوده لديها.

منحت منظمة «محامون من أجل المحامين» الهولندية جائزتها لخليل معتوق وهو داخل معتقله، تكريماً للمحامين الذين يرتقون بسيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد استلمت الجائزة ابنته رنيم، في أمستردام، نيابةً عن والدها.

ولغاية الآن تدعو منظّمات حقوق الإنسان، والشبكات العالمية المعنية بالحريات، إلى الكشف عن مصير المحامي خليل معتوق، وإطلاق سراحه من سجون النظام، لسوء حالته الصحية، ولأنه لم يرتكب جرماً في حقّ أحدٍ سوى أنّه كان نزيهاً حرّاً يدافعُ عن الأحرار والمظلومين في بلدٍ لم يرَ الحرّية يوماً ولا الديمقراطية، بسبب هذا النظام الشموليّ المتآمر ضد أبناء شعبه وأبناء المنطقة.

الفيلم الفنلنديّ رسائل الأب جاكوب
لمسةٌ من السحر والغفران في عالمٍ من العزلة

عمار عكاش

هل ثمّة عناصر في الحياة سينمائيّةٌ وأخرى غير سينمائيّة؟!؛ سؤالٌ لطالما راودني. يتصدّى المخرج الفنلنديّ Klaus Härö لهذا السؤال بشخصيّتين ونبض الطبيعة ومجرد كوخٍ نـاء؛ اقتصادٌ في العناصر يقارب خشبة مسرحٍ يعتليها ممثلان اثنان، يُعرض عليها ما يمرّ ببساطةٍ في الحياة دون أن يغري صُنّاع الفن؛ فيلمٌ بديعٌ ببساطته دون مفاجآتٍ أو أحـداثٍ حقيقيّة.. كثيرٌ من ملامحٍ واختلاجات وجوهٍ وسكون طبيعةٍ إلهيٍّ. علاقةٌ غير اعتياديّةٍ بين سجينةٍ محكومةٍ بالسجن المؤبّد، اسمها لايلا، تحصل على عفوٍ وتعمل لدى الأب جاكوب في قراءة رسائل يتلقاها من بشرٍ ينشدون شفاعته. يؤدّي جاكوب المهمّة بحبٍّ وشغفٍ، بينما تقابل لايلا شغفه هذا بازدراءٍ واحتقارٍ، حتى أنها تتخلّص من رسائله برميها في بئرٍ قديم. فبطلتنا امرأةٌ مسترجلةٌ خشنةٌ، تحمل ضغينةً، وليست ضحيّةً مغلوبةً على أمرها.

يلتقط المخرج موادّ يوميّةً شبه ميكانيكيّة، عبر مجموعة أصواتٍ: (غلّاية الماء، الشاي المسكوب في الفناجين، قرقعة الفناجين، تقطيع الخبز الخشن، صرير أخشاب أرضيّة المنزل القديم)، تدعمها أصوات الطبيعة المحيطة، مع موسيقى تصويريّةٍ لبيانو حِدادي؛ عالمٌ من العزلة يعيشه جاكوب لكنه في صومعته هذه يتواصل مع البشر ومع الله على طريقته الخاصّة، رجلٌ أعمىً يتغلّب على الوحدة أكثر من المُبصرين!!

تُظهِر لقطات الكاميرا القريبة نسبيّاً تعب جاكوب وحزنه، مقابل وجه لايلا المتبلّد الجامد الحانق، وحين تبتعد الكاميرا ترسم البعد بين الشخصيتين. ويبرع Heikki Nousiainen (في دور جاكوب) في استخدام حركات يديه وخلجات وجهه ليرسم انفعالاته وردود فعله. ويتبدّى ميراث المخرج السويديّ Ingmar Bergman في توظيف الضوء لخلق المناخ النفسيّ، فالمنزل المُعتِم يُنيره ضوءٌ خافتٌ طبيعيٌّ متسلّلٌ من النوافذ، ليعبِّر عن مناخٍ من القنوط والسوداويّة والصراع الداخليّ.

يحدث التحوّل المفاجئ في الحبكة حين تأخذ لايلا الأبَ إلى الكنيسة المهجورة لإتمام مراسم زفافٍ موهومةٍ. تتركه هناك وحـده، ويقول هو بحرقة: من ذا الذي يحتاج قسّاً عجوزاً؟!.. بعد محاولة انتحارٍ تعود لايلا إلى قراءة رسائل الأب، ثمّ تبكي بحرقةٍ وتسأل: هل سأحصل على الغفران؟!.. فلايلا تعتقد أنها دمّرتْ حياة أختها حين قتلت زوجها الذي كان يعنّفها دوماً، تضاف إليها طفولةٌ بائسة. يُعْلِمُها الأب، في مشهدٍ مؤثّرٍ، أنَّ من دفعه إلى مساعدتها كانت أختها التي لم تكفّ يوماً عن مراسلته لتطلب منه التوسّط لدى السلطات لطلب العفو للايلا.. ثم يرحل الأب جاكوب خفيفاً إلى السماء، إلى إلهٍ يؤمن به يحبُّ الناس ويغفر لهم، وتهدأ نفس لايلا وقد نالت الغفران؛ غفرانٌ ذاتيٌّ يسمح لها بالتحرّر من عباءة الماضي الثقيلة.. فالكلمات حين تقال بعذوبةٍ ورقّةٍ وصدقٍ لها وَقْعُ السحر، ولعلّ هذا ما دفع الإنسان إلى الإيمان بسحر التعاويذ. أوَلسنا بحاجةٍ إلى لمسةٍ من السحر في عالمٍ واسعٍ لم يعد فيه شيءٌ مجهولاً فضاق حتى أطبقَ علينا في سجوننا الذاتيّة؟!!

مركز روج لحماية البيئة

في ظلّ الفوضى التي خلّفها الصراع الدائر في البلاد وصل الاستهتار بالبيئة إلى مستويات عالية، وبات الانتهاك البيئي جزءاً من الانتهاك بحق الإنسان ذاته. في ظلّ هذه الظروف بات تسليط الضوء على البيئة ضرورة توازي ضرورة حماية وتوثيق الانتهاك بحق الإنسان.

مركز روج، هو مركز بيئي، يعمل على حماية البيئة لخلق حالة صحية وبيئية مناسبة، من خلال الأمانة والدقة في دراسة وتوثيق الآثار السلبية الناجمة عن التلوث البيئي.

يضمّ المركز كوادر فنية وأكاديمية باختصاصات مختلفة من (أطباء – مهندسين – أطباء بيطريين – مخبريين ...).

قيم المركز: الأمانة والمسؤولية

يسعى المركز إلى:

١- خلق حالة صحية وبيئية مناسبة للنهوض بحياة الفرد والمجتمع.

٢- التعاون والعمل مع كافة فعاليات وهيئات المجتمع المدني بما يخدم مبادئ وأهداف المركز.

٣- العمل من أجل سن قوانين وتشريعات للحفاظ على التوازن البيئي.

وذلك من خلال:

٤- دراسة وتوثيق الآثار السلبية الناجمة عن الاستثمار العشوائي للثروات الباطنية على الانسان والحيوات والنبات.

٥- دراسة وتوثيق الآثار الناجمة عن الاستخدامات العشوائية للمبيدات الزراعية، وخاصة المبيدات غير الآمنة بيئياً.

٦- دراسة وتوثيق الآثار السلبية لمخلفات ونواتج المعامل، والمنشآت الصناعية، ووسائط النقل المختلفة.

٧- توثيق الآثار الضارة على البيئة نتيجة استخدام الأسلحة الكيميائية، والجرثومية والمواد المحرمة دولياً في الحروب والنزاعات.

٨- توثيق الآثار الضارة للاستثمار العشوائي للطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرومغناطيسية.

تأسس مركز روج في عام ٢٠١٢ في مدينة قامشلي، يصدر المركز تقريراً بيئياً سنوياً، ويقوم بحملات بيئية، ومحاضرات وندوات ذات صلة بمواضيع الوعي البيئي، والانتهاكات بحق البيئة.

حركة حقنا

هي حركة شعبية، تؤمن بضرورة بناء سوريا مدنية ديمقراطية، تؤسس على قاعدة الحرية والعدل والمساواة بين جميع المواطنين، واحترام كل الديانات والعقائد.

بدأت الحركة نشاطها على الأرض في ٢٠١٣ في مدينة الرقة، للمساعدة في إدارة التجمعات المدنية وسد الفراغ الناتج عن خروج المدينة عن سيطرة النظام.

نظمت «حقنا» في الرقة فعاليات كثيرة، منها مشروع بعنوان «دمار»، الذي يهدف إلى توثيق الدمار الذي حدث في المدينة، بالإضافة إلى إقامة أنشطة ثقافية داخل المباني المدمرة.

شارك نشطاء الحركة في معظم حملات تنظيف المدينة، كما أطلقوا في شهر نيسان حملة «اعرف حقك»، وزعوا فيها مناشير تتضمن بنوداً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

نظمت الحركة أيضاً نشاطات ومظاهرات، احتجاجاً على التجاوزات التي ترتكبها القوى المسلحة المحسوبة على الثورة، منها نصب خيمة سميت بـ«خيمة عزاء الوطن»، احتجاجاً على إعدام جبهة النصرة لثلاثة أشخاص في ساحة المدينة الرئيسية، كما شاركت الحركة في الاعتصام المستمر أمام مقر «جبهة النصرة» للمطالبة بالمعتقلين الذين تحتجزهم بشكل تعسفي.

نشاطات الحركة شملت ريف الرقة أيضاً، ففي قرية «المشلّب» تم إطلاق حملة سميت «جولة حقنا لدراسة المجتمع الرقّي»، حيث تم تشكيل مجموعتين من الشباب، الأولى عنيت بالمساعدة النفسية للأطفال عبر فعاليات كالرسم والتلوين والموسيقى، أما الثانية فكانت مهمتها التفاعل مع المدنيين والنشاطات السلمية في القرية، وكتابة تقرير عنها.

تهدف حركة «حقنا»، الى نشر وتعزيز ثقافة الانتخاب وترسيخ الاحتكام لصناديق الاقتراع كأساس للتمثيل واكتساب الشرعية، كما تهدف الحركة إلى نبذ الطائفية، واجتثاث الفساد لبناء دولة المساواة والقانون، إضافة إلى التأكيد على أهمية صيانة الدستور بعد أن يشارك في صياغته جميع مكونات الشعب السوري،

مركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية «سكايز»

تأسس مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» في بيروت، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧، بمبادرة من مؤسسة سمير قصير التي نشأت على أثر اغتيال الصحافي والمؤرخ اللبناني سمير قصير في الثاني من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٥.

الاسم:

«عيون سمير قصير» (Samir Kassir eyes)، الذي يُختصر على الشكل التالي: SKeyes وهو عين ترصد الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الإعلامية والثقافية.

الأهداف:

يهدف «سكايز» في الأساس إلى الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية في المشرق العربي، والإسهام في بلْوَرة رأي عام عربي يتبنّى قضية الدفاع عن حرية الإعلام والثقافة. **وله مهمّتان:**

أ- رصد قضايا الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الإعلامية والثقافية في القطاعات المختلفة.

ب- التحرك في إطار قوى المجتمع المدني للدفاع عن الحرية بمختلف الوسائل الشرعية.

المنشورات:

أ- موقع إلكتروني باسم المركز www.skeyesmedia.org ينشر بيانات المركز ونشاطاته، إضافة إلى أخبار عن وضع الحريات الإعلامية والثقافية في المنطقة العربية والعالم.

ب- نشرة فصلية مطبوعة تكون بمثابة منبر للحريات في العالم العربي.

ج- كتيّبات وكتب تضم وقائع بعض المؤتمرات والندوات والمحاضرات التي ينظمها المركز.

أفق العمل:

يسعى «سكايز» إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الصحافيين والمثقفين في عمله، لذا ينظّم المؤتمرات والمعارض والندوات، ويدعو المثقفين والصحافيين المضطهدين إلى مركزه في بيروت.

فالدفاع عن حريات الصحافيين والمثقفين لا يقتصر على مقاومة الرقابة والقمع السلطوي، بل يشمل أيضاً الدفاع عن الحقوق النقابية في وجه المؤسسات الإعلامية ودور النشر.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO

المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو ويبو (WIPO)، منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، تعمل من أجل حماية الحقوق الملكية الفردية للأفراد، وتعتبر المنتدى العالمي للخدمات والسياسة العامة والتعاون والمعلومات في مجال الملكية الفكرية.

ظهرت في سنة ١٩٦٧ وتأسست سنة ١٩٧٤. انطلقت بعد انعقاد مؤتمر باريس للملكية الصناعية في ١٨٣٣ بيرن ومؤتمر حماية المصنفات الأدبية والفنية، الموقّع في سنة ١٨٨٦.

مهمتها فرض الاحترام للخصوصية الفكرية في العالم بأسره، إضافة إلى حماية حقوق الفرد الملكية(صور، أغاني، فنون...). تستمد الويبو نحو ٨٥ بالمائة من ميزانيتها السنوية من أنشطة التسجيل والنشر الدولية المنتفع بها على نطاق واسع. ويتأتى الجزء الباقي من اشتراكات الدول الأعضاء فيها. وتبلغ ميزانية الويبو السنوية ما يناهز ٢٠٠ مليون فرنك سويسري أي أنها تمول نفسها بنفسها ويبلغ عدد أعضائها ١٨٨ دولة عضواً.

ومن المهام الاساسية لـ(ويبو) الاضطلاعُ بدور ريادي في إرساء نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يشجع الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وتقدم المساعدة للحكومات والشركات والمجتمع على الانتفاع بالملكية الفكرية.

تتيح ويبو منتدى للسياسة العامة من أجل بلورة قواعد دولية متوازنة للملكية الفكرية لعالم متغير؛ بالإضافة إلى خدمات عالمية لحماية الملكية الفكرية عبر الحدود وتسوية المنازعات، من خلال بنية تحتية تقنية للربط بين أنظمة الملكية الفكرية وتبادل المعارف؛ لدى ويبو برامج للتعاون وتكوين الكفاءات لتمكين جميع البلدان من استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها أصبحت مصدراً مرجعياً عالمياً للمعلومات بشأن الملكية الفكرية.

من ملامح الحداثة في فن دريد رفعت الأسد

ملاذ الزعبي

لم يدرس دريد رفعت الأسد الفن أكاديمياً، لكن هذا لا يعني أنه لا يبز فنانين كبار ابتكاراً وتجديداً بل وقدرة على الإدهاش. وفيما يدخل بإنتاجه الغزير تاريخ الفن التشكيلي في المنطقة من أوسع أبوابه، تحاول هذه المقالة مقاربة التطور التاريخي لتجربة هذا الفنان السوري البارز، وإن كانت لا تعتمد على الترتيب الزمني لأعماله من الأقدم إلى الأحدث.

والحق أن التأريخ لمسيرة دريد الأسد يبدو صعباً للغاية، إذ تتداخل معالم أكثر من مرحلة زمنية حتى ليحار المراقب الناظر إلى لوحته في تحديد إلى أي من المراحل الفنية تنتمي. ولكن بشكل عام، نستطيع تحديد تاريخين للقول بشكل تقريبي إنهما مفصليين في نضج تجربة دردو، الأولى تتمثل في الحرب الأهلية التي يشهدها بلده الشرق أوسطي منذ العام ٢٠١١، والثانية تتلخص في خروج صديقه المعارض السوري لؤي حسين من البلاد خوفاً من الجهاديين.

مع ذلك، قد يكون من المبالغة الادعاء بأن فن دردو ما بعد ٢٠١١ مثل شيئاً غير مسبوق كلياً في مسيرته، فجذور أعماله الأخيرة تمتد في تربة أعماله السابقة، إلا أننا من الممكن أن نشبه أعماله الأقرب زمنياً من وقتنا الراهن بأنها «حداثة متأخرة». التجديد في أعماله يتخذ موقعاً ضمن ذات الإطار العام المؤسس، وإن كانت بعض اللوحات تؤذن بتغير واضح في الأسلوب.

في لوحته «الجوزاء.. أعداء» ..Gemini Enemies، (زيت على كانفاس)، يغوص دردو في خوف الإنسان من نظيره الإنسان، المثيل المطابق ليس مصدراً للطمأنينة والشعور بالأمان أبداً بل النقيض من ذلك. الخوف من الآخر، هذا الموضوع الأثير قاربه فلاسفة ومفكرون وكتاب ورجال سياسة وفنانون، لكنه في لوحة الفنان السوري يأتي في سياق اجتماعي سياسي مغاير، فدردو يدرك أن كل الانتهاكات والمجازر التي ارتكبها مقاتلو المعارضة السورية إنما كانت بسبب جهلهم بذاك الآخر الذي يلقي عليهم براميلاً متفجرة من السماء.

أما من ناحية الأسلوب فلا يمكن إغفال هذا الجمع المميز بين التعبيرية التجريدية من جهة وشخوص البوب آرت كما في الصورة الشهيرة لغلاف ألبوم فرقة بينك فلويد «جرس التقسيم» The Division Bell الصادر عام ١٩٩٤، من جهة أخرى.

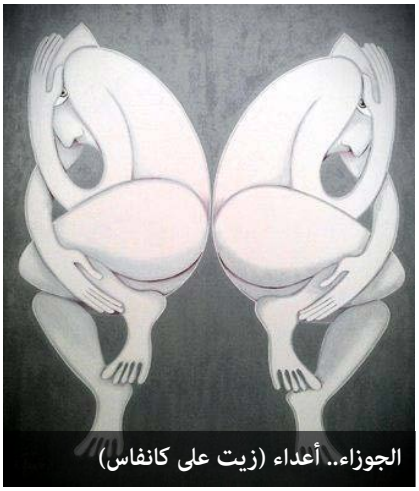
الجوزاء.. أعداء (زيت على كانفاس)

قدرة دردو اللافتة على الإنتاج الغزير مكنته من مقاربة مروحة واسعة من الموضوعات، في سلسلة لوحاته «تمشيط» Brushing، ثمة أنثى تسرح شعرها بمقطع جانبي، شفتاها مطموستان في رمزية بالغة الدلالات تبدأ من بطريركية المجتمع ولا تنتهي عند غياب التمثيل السياسي للمرأة السورية، أما عزلة الأنثى فلا تحيل إلا إلى السوريات القابعات في زنازين انفرادية بأقبية الأفرع الأمنية. في لوحة «حمرة» Rouge، (زيت على كانفاس- ٥٠٠ دولار أمريكي) ليس واضحاً، كما في العديد من شخوص لوحات دردو، إن كان واضع الحمرة ذكراً أم أنثى، تلاعب بارع وتغييب للصفات الجنسانية يترك المتأمل حائراً. علماً أن الحيرة والارتباك هما ردتا الفعل الأولى، المقصودتان على الأرجح، اللتان تواجهان مشاهدي لوحات دردو.

التنويع الأسلوبي هو أيضاً من ميزات دردو الناتجة عن إنتاجه الغزير، فالفنان العصامي قدم مجموعة لا تنسى من فن تصوير الشخصيات-البورتريه. وإن كان هذا النوع كلاسيكياً بشكل عام فإن دردو أدخل إليه عناصر حداثية عبر اختياره لشخصيات حداثية وذات أثر في الوجدان السوري المعاصر لتجسيدها: رفعت علي سليمان الأسد، وعلي سليمان الأسد، وناعسة- والدة رفعت الأسد.

تمشيط ٣ (زيت على كانفاس)

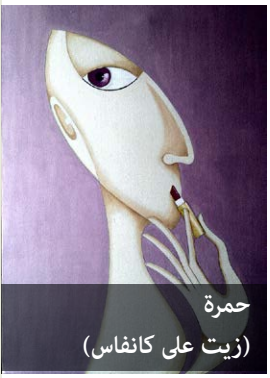
حمرة (زيت على كانفاس)

النقيب رفعت علي سليمان الأسد (زيت على قماش)

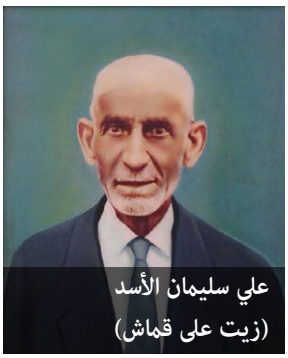
علي سليمان الأسد (زيت على قماش)

ناعسة عباد الأسد (زيت على قماش)

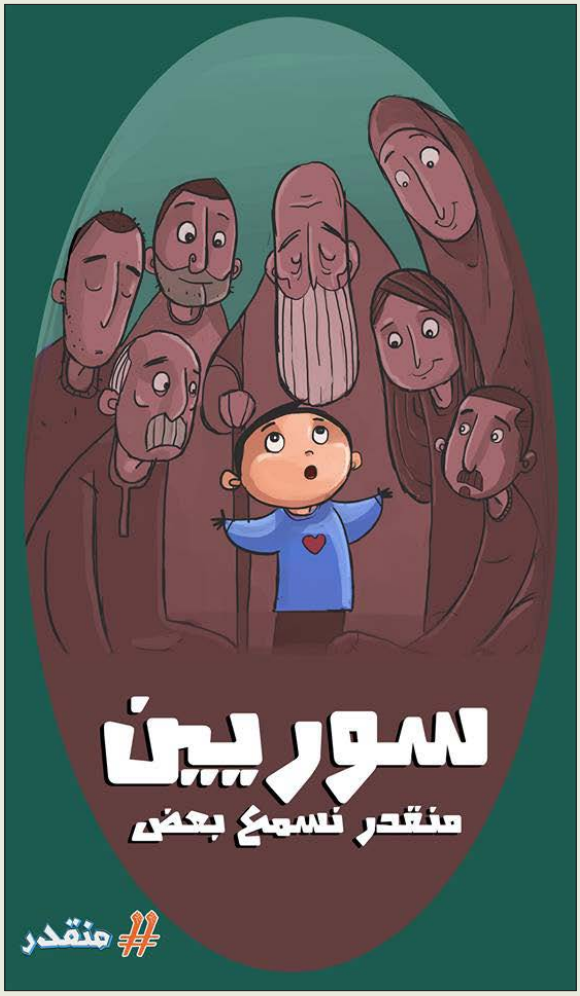

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا : «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

اثنان في منفردة. (مضغوط)

عمل ل طين وسكين Clay & Knife